دولـــــة قطـــــر
State of Qatar

التقرير الوطني لدولة قطر

بشأن تنفيذ الكامل والفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين

خلال الفترة من ٢٠٢٠ -٢٠٢٤

Classification: Internal - داخلي

الفهرس

القسم	الصفحة
القسم الأول: النقاط الرئيسية العناصر الأساسية لمراجعة الأولويات والإنجازات والتحديات والعوائق خلال السنوات الخمس الماضية	3
القسم الثاني: الأولويات والإنجازات والتحديات والعوائق السؤال: 1 الى 5	5
القسم الثالث: التقدم المحرز عبر مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق السؤال: 6 الى 9	14
القسم الرابع: العمليات والاليات الوطنية القضاء على الفقر ، والحماية الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية السؤال: 10 الى 28	27

Classification: Internal - داخلي

القسم الأول: النقاط الرئيسية

العناصر الأساسية لمراجعة الأولويات والإنجازات والتحديات والعوائق خلال السنوات الخمس الماضية

تواصل دولة قطر في تطوير السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتحقيق ركائز رؤية ٢٠٣٠. تشمل استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة (٢٠٢٤-٢٠٣٠)، التي تم إطلاقها بمشاركة واسعة من كافة الشركاء في القطاعين الحكومي والخاص ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة، سبع نتائج رئيسية يجب تحقيقها خلال سبع سنوات عبر مبادرات ذات أهداف محددة وقابلة للقياس. تركز هذه الاستراتيجية على النمو الاقتصادي المستدام، الاستدامة المالية، قوى عاملة جاهزة للمستقبل، مجتمع متماسك، حياة عالية الجودة، الاستدامة البيئية، ومؤسسات حكومية متميزة. تهدف إلى بناء مجتمع يعزز العدالة والمساواة ويجسد مبادئ الدستور الدائم للدولة، ويحمي الحريات العامة والخاصة، ويعزز القيم الأخلاقية والدينية، ويحافظ على العادات والتقاليد والهوية الثقافية، ويضمن الأمن والاستقرار وتكافؤ الفرص. كما تعزز وجود نظام حماية اجتماعية فعّال يؤمن كافة الحقوق المدنية لجميع المواطنين ويضمن دخلاً لائقاً لهم للمحافظة على حياة صحية وكريمة، ويُمكّن المرأة من المشاركة الكاملة في مسيرة الدولة السياسية والاقتصادية، خاصة في أدوار صنع القرار.

بالإضافة إلى ذلك، أطلقت الدولة استراتيجية الحكومة الرقمية (٢٠٢٣-٢٠٢٥) التي تحدد جهود التحول الرقمي المؤثرة على التفاعلات اليومية للمواطنين والمقيمين والشركات والجهات الحكومية. ترتكز الاستراتيجية على أربع تطلعات رئيسية: الخدمة الرقمية وإشراك المستفيدين، الحكومة المبتكرة والمبنية على البيانات، الاستثمارات والحلول المستدامة، والتحول الرقمي للحكومة.

كما أطلقت الدولة مبادرة الاستراتيجية المستدامة لجودة البيئة الحضرية، والسياسة الوطنية للشباب لبناء الإنسان وتعزيز مشاركة الأجيال القادمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتحديد أولوياتهم واحتياجاتهم، مع التزام صريح بإشراك الشباب في عمليات صنع القرار ووضع السياسة وتنفيذها. وفي خطوة هي الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دشنت الدولة ميثاق الأسرة تحت شعار: "الأسرة ثروة وطن".

تعزيز التعاون الدولي والتعامل مع الآليات الدولية

تولي دولة قطر قطاع التعاون الدولي والشراكة من أجل التنمية أولوية قصوى في توجهاتها المحلية والدولية، تماشياً مع التزام الدولة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، باعتبار التعاون الدولي جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية الوطنية، فدولة قطر وبصفتها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي، ستسهم في تحقيق الأمن والسلم العالميين من خلال مبادرات سياسية ومعونات تنموية وإنسانية وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية وتولي دولة قطر اجندة التعاون لشمال-جنوب، جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي اهتماماً كبيرا.

Classification: Internal - داخلي

حقوق المرأة والمناصب القيادية

واصلت الدولة دعم مشاركة المرأة في كافة المجالات التشريعية والقضائية والإدارية والسياسية، على المستوى الدولي والمحلي، وفقاً لأحكام الدستور والتشريعات الوطنية ووفاءً بالتزاماتها الدولية المنبثقة. وقد تم إسناد ثلاث حقائب وزارية للمرأة في الحكومة الجديدة، وتشغل سيدة قطرية منصب نائب رئيس مجلس الشورى القطري في المجلس الحالي .بلغت نسبة مشاركة المرأة القطرية في سوق العمل ٤٩٪ في أواخر العام ٢٠٢٣م. وفيما يخص توظيف القطريين في القطاع الحكومي، كانت نسبة توظيف الإناث ٦٨٪ في سنة ٢٠٢٢ و٧٢٪ في سنة ٢٠٢٣ ، وشكلت النساء نسبة ٤١٪ من شاغلي الوظائف الإشرافية بالجهات التي تطبق قانون الموارد البشرية المدنية (٥٤) جهة. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد الإناث الملتحقات بالسلك الدبلوماسي ليصل إلى ٣٢٠ دبلوماسية حتى عام ٢٠٢٣ ، من بينهن الممثل الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في نيويورك، و المندوب الدائم للدولة لدى الأمم المتحدة في جنيف .تشكل النساء حالياً ٢٠٪ من الجهاز القضائي، مع وعد برفع هذه النسبة إلى ٣٠٪ على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠. كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٣) لسنة ٢٠٢١ بشروط وضوابط نظام الدوام الجزئي بالجهات الحكومية للنساء، الذي يقضي بتخفيض عدد ساعات الدوام أسبوعيًا إلى النصف، على أن تكون الأولوية في الانتفاع بنظام الدوام الجزئي للموظفة القطرية التي لديها أطفال، لتمكينها من تحقيق التوازن بين متطلبات العمل واحتياجات رعاية أسرتها وأطفالها.

تمكين المرأة ومكافحة التمييز ضد المرأة والمساواة بين الجنسين

أكد الدستور الدائم لدولة قطر على الدور الفاعل للمرأة وتعزيز حقوقها، حيث كرس مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات، ونص على منع التمييز بسبب الجنس، وتكافؤ الفرص في التمتع بالخدمات والمشاركة في جميع المجالات على قدم المساواة. وقد نصت المواد (١٣٥) و(٣٥) و(٤٦) من الدستور على ذلك. بالإضافة إلى ذلك، رسخ الدستور الدائم الإطار القانوني لمبدأ المساواة وعدم التمييز في المادتين (١٨) و(١٩) من الباب الثاني المتعلق بـ"المقومات الأساسية للمجتمع ." ويعد مبدأ المساواة، أحد المبادئ الدستورية السامية المصانة بحماية دستوريه تستلزم عدم تعارض أي قانون أو تشريع معها. وقد كفل الدستور المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك حقها في الترشح والانتخاب والمشاركة في صياغة السياسات وشغل الوظائف العامة على جميع المستويات والمشاركة في المنظمات والجمعيات المهتمة بالحياة العامة والسياسية وهو ما أكدته المواد (٣٤، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٥٤، ٧٧، ٨٠، ٨٣، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ١٠٠). ضمن استراتيجية التنمية الوطنية الثانية ٢٠١٨-٢٠٢٢ ، نفذت دولة قطر عدة مشاريع لتمكين المرأة ومكافحة القوالب النمطية للإناث، بإشراف بنك قطر للتنمية. شملت هذه المشاريع:

- دعم ريادة الأعمال للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر ، ويشرف على تنفيذها مركز الإنماء الاجتماعي (نماء)، حيث تم تمكين عدد ١٤٩ سيدة أعمال لعام ٢٠٢٢-٢٠٢٣ من الاستفادة من خدمات الاحتضان بمركز الانماء الاجتماعي والتي تعني بتطوير وتأهيل المهارات الفنية والادارية ومزاولة النشاط التجاري ضمن خطط مقننة ومدروسة وبناء علاقات عامة مع المؤسسات والوزارات بالدولة.
- استقطاب سيدات الأعمال من أصحاب المشاريع الناشئة ومتناهية الصغر الإنتاجية -سواء كان مشروع منزلي أو شركة قائمة-بزيادة سنوية تبلغ ١٠٪ بواقع عدد (٣٣) مشروع جديد للعام ٢٠٢٣.
- يبلغ عدد النساء اللواتي يمتلكن شركات جزئية أو كلية حوالي ٧٠٠٠ امرأة قطرية.

Classification: Internal - داخلي

- .يقوم بنك قطر للتنمية بتوفير التمويل المباشر لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لكلا الجنسين، وبلغ عدد رائدات الأعمال اللاتي حصلن على تمويل مباشر من بنك قطر للتنمية ٥٦ سيدة بنهاية ٢٠٢٣. وقد بلغت قيمة تلك القروض حوالي ٦٦١ مليون ريال قطري.
- يوفر بنك قطر للتنمية قروض غير مباشرة لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق محفظة الضمين" والتي تقدم الضمانات اللازمة للبنوك الشريكة من أجل منح قروض لأصحاب المشاريع. وحتى نهاية ٢٠٢٣ سجل عدد النساء المستفيدات من هذا الخدمة نحو ٣٢١ سيدة، وقد بلغ إجمالي قيمة القروض المقدمة لهن حوالي ٣٣٣,٥ مليون ريال قطري.
- شهد التحاق المرأة بورش التدريب والتطوير التي يقدمها بنك قطر للتنمية في مجال التطوير المهني وريادة الأعمال ارتفاعاً ملحوظاً في عام ٢٠٢٣
- بلغ عدد السيدات اللاتي استفدن من خدمات برامج الاحتضان ومسرعات الأعمال الذي يقدمه بنك قطر للتنمية منذ عام ٢٠١٩ أكثر من ٣٠ امرأة، في مراكز مختلفة مثل حاضنة قطر للأعمال، ومركز قطر للتكنولوجيا المالية التابع لبنك قطر للتنمية، وبرنامج قطر سبورتس تك، وكذلك حاضنة أعمال للأزياء والتصميم في قطر.

القسم الثاني: الأولويات والإنجازات والتحديات والعوائق

١. ما هي أهم الإنجازات والتحديات والعثرات في التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مدى السنوات الخمس الماضية؟

أهم خمس أولويات لتسريع التقدم للنساء والفتيات في قطر يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الاستثمار العام والخاص في برامج لإنهاء العنف ضد المرأة
- توفير فرص متساوية للتعليم والعمل والرعاية.
- تحقيق المساواة في الأجور في القطاع الحكومي.
- زيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل.
- دعم التحول الرقمي وتمكين المرأة في مجال التكنولوجيا الحديثة.

هذه الأولويات تتماشى مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ وتهدف إلى تعزيز حقوق المرأة ومشاركتها المتساوية في جهود التنمية المستدامة للبلاد.

الإيمان بالحقوق الكاملة للمرأة يتطلب مشاركة مجتمعية، كما يجب أن تعكس السياسات والقوانين مضامين الدستور القطري الذي يضمن المساواة في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الجنس. الحديث عن حقوق المرأة لا يعني بالضرورة وضع المرأة والرجل في تحدٍّ أو ندية، بل يرتكز على جهد علمي ومعرفي لضمان عدم تخلّف أي فرد عن الركب.

فقد اعتمد المشرّع القطري المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وكافة الاتفاقيات والعهود الدولية التي وقعت عليها قطر، بهدف حماية المرأة وتعزيز دورها، وسد الفجوات ومعالجة أي خلل محتمل، مع مراعاة خصوصياتها واهتماماتها وفئاتها المختلفة.

Classification: Internal - داخلي

التمكين هو وسيلة لبناء ثقة المرأة بنفسها، وتحقيق إنجازات كبيرة بفضل الإرادة السياسية. فقد شهدنا دخول المرأة مجلس الشورى والمجلس البلدي والوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة، وحققن تراكمات وإنجازات ملهمة في المناصب العليا والمسؤوليات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية. المرأة تقوم بدورها في مجلس الشورى وتساهم في تطور بلادها من خلال تعاملها مع القوانين والتشريعات.

دخول المرأة إلى مجال القيادة والعمل السياسي يمثل بداية لنقلة نوعية في مقاربة الدولة لمسألة السياسة. كون المرأة عاملاً جديدًا في المعادلة السياسية يمكّنها من تحقيق مكتسبات أكبر دون التنازل عن خصوصيتها ومنظومة القيم. في قطر، حققت المرأة إنجازات رائعة في مختلف مجالات العمل، وأصبحت حقوقها محفوظة قانونيًا ودستوريًا. حصلت المرأة القطرية على حقوقها الكاملة بملعقة من ذهب في عهد دولة قطر الحديث، وتجاوزت ثقافة "نصف المجتمع" لتساهم بشكل كبير في صناعة التغيير وتعزيز مشاركتها في القوى العاملة في القطاعين العام والخاص. كما تم تمكين النساء ذوات الإعاقة من الوصول إلى خدمات المهارات والتمكين الاقتصادي.

ان دعم المرأة السياسي والقيادي هما عنصران فارقان في مسيرتها نحو التمكين، فارتفع نسب مشاركتها الاقتصادية وريادتها للأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى بروزها في السلك السياسي والدبلوماسي، وغيرها من النتائج مما شكل قفزة تاريخية معترفا بها في تاريخ المرأة القطرية.

٢. ما هي الأولويات الخمس الرئيسية لتسريع تقدم النساء والفتيات في بلدك على مدى السنوات الخمس الماضية من خلال القو انين والسياسات و/أو البرامج؟

في السنوات الخمس الماضية، كان هناك عدة مبادرات وتطورات مهمة لتعزيز مكانة المرأة والفتيات في قطر وتتماشى هذه الأولويات مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ لتعزيز مشاركة المرأة في جهود التنمية المستدامة، من بينها :

١. مبادرة "النساء في مناطق النزاع" المبادرة تأتي في إطار دور قطر الداعم لتمكين النساء والفتيات في المجتمعات المتأثرة بالصراعات والحروب والفقر، وتحفيزهن على إحداث تغيير إيجابي في مواجهة الأزمات.

٢. تبوء المرأة للمناصب الإدارية والعلمية وإسهامها في شتى المجالات داخل المجتمع القطري بإشراك المرأة وقيادتها في التقنيات الرقمية وبناء السلام والعمل المناخي وفي جميع قطاعات الاقتصاد.

٣. السياسات الرامية إلى تكافؤ الفرص للمرأة في التعليم والعمل والرعاية .

٤. استراتيجيات التمكين في التحول الرقمي في قطر لتصبح متقدمة في الرقمية واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

Classification: Internal - داخلي

بهدف دعم وتمكين النساء والفتيات في المناطق التي تشهد نزاعات وحروبا حول العالم، أطلق صندوق قطر للتنمية مبادرة "النساء في مناطق النزاع." يقود هذه المبادرة صندوق قطر للتنمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تأتي في إطار دور قطر الداعم لتمكين النساء والفتيات في المجتمعات المتأثرة بالصراعات والحروب والفقر، وتحفيزهن على إحداث تغيير إيجابي في مواجهة الأزمات. وتعكس مبادرة "النساء في مناطق النزاع" التزام دولة قطر بتعزيز جهود حماية المرأة أثناء الصراعات، وضمان مشاركتها الحيوية في بناء الاستقرار وحفظ السلام كما هو منصوص عليه في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥، وهو القرار التاريخي لأجندة المرأة والسلام والأمن، وقرارات مجلس الأمن اللاحقة ، وتأتي في سياق سلسلة من المشاريع الإنسانية والتنموية التي تنفذها قطر ممثلة في صندوق قطر للتنمية ومؤسسات وطنية أخرى في مناطق النزاعات حول العالم، بما في ذلك مبادرة "علّم طفلاً"، التي تتيح إمكانية الوصول إلى التعليم الجيد للمجتمعات المهمشة في ٤٢ دولة، للقضاء على الآثار السلبية التي تنشأ نتيجة الأزمات، وستشكل منصة لتسليط الضوء على القضايا الرئيسية مثل التهميش والفقر والنتائج الحتمية للنزاعات المسلحة، حيث تتعرض النساء لمستوى عال من العنف والفقر والإقصاء على وجه الخصوص لاسيما في ظروف النزاعات والسياقات الهشة للقضاء على الآثار السلبية التي تنشأ نتيجة الأزمات مثل التعليم والرعاية الصحية والمهارات الأساسية لان تأثر النساء بشكل غير متناسب بالنزاع والعنف، يدفعهن إلى المزيد من الضعف والفقر.

عادة النساء في البيئات الهشة أو التي تشهد صراعات يتركن وراء الركب ويتم تهميشهن، بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٧ كانت معظم جهود الوساطة لا تشارك فيها أي امرأة، على الرغم من حقيقة أنهن الأكثر تضررا.

تأكد وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة القطرية مريم بنت علي بن ناصر المسند أن دولة قطر مستمرة في حماية ورعاية ضحايا النزاعات والحروب بغض النظر عن عرقهم وديانتهم وجنسياتهم، حيث إن أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أرسى نهج قطر في المساواة ورؤية شاملة لدور المرأة، لذلك نسعى لمساعدة النساء والفتيات في مناطق النزاع اللاتي يعتبرن الضحايا الأكثر ضعفا، إن النساء اللواتي يمثلن نصف السكان المتضررين لا يجلسن حتى على الطاولة عند تصميم البرامج، ولا يوجدن على طاولة المفاوضات عند إجراء مفاوضات السلام، ومن المؤكد أنهن غالبا لا يشاركن عندما يتم تنفيذ هذه البرامج حيث ان المبادرة تسعى لتمكين المرأة من أحداث تغيير إيجابي في المجتمعات المثقلة بالصراعات، وجوهر المبادرة يقوم على حق كل شخص أينما كان، حتى في مناطق النزاع، في عيش حياة كريمة بما في ذلك المساواة في الوصول إلى الحريات الأساسية للإنسان مثل التعليم والصحة والفرص الاقتصادية.

Classification: Internal - داخلي

مشاركة المرأة في حل ومنع الصراع ليست خيارا، بل هي مكون أساسي وفاعل في بناء الاستقرار واستدامته، فلا يجب النظر للنساء والفتيات على أنهن ضحايا للصراع، وإنما يتوجب مساعدتهن وتمكينهن وإشراكهن في إحداث أي تحول داخل المجتمع، ان صندوق قطر للتنمية، وبالتعاون مع صندوق المواطن الرقمي، وقع في أبريل/نيسان من العام الماضي على اتفاقية منحة لتمويل تدريب النساء والفتيات بشكل مهني في أفغانستان لتمكينهن من مواكبة سوق العمل. كما ان إحدى شراكات المبادرة بين صندوق قطر للتنمية وصندوق المواطن الرقمي الأفغاني تهدف إلى تدريب ٩٠ فتاة داخل أفغانستان للعمل في القطاع الصحي حسب مساعدة وزير الخارجية القطري.

تعد التنمية الاجتماعية وتعزيز دور المرأة في مختلف جوانب الحياة بما فيها مشاركتها في سوق العمل وفي صناعة القرارات الاقتصادية والسياسية من الركائز الأساسية في نجاح رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، التي أولت اهتمامًا كبيرًا لقضية تمكين المرأة وتعزيز قدراتها وضمان حصولها على حقها في دخول سوق العمل.

ضمن القانون القطري توفير الظروف المناسبة للمرأة لمساعدتها على تحقيق التوازن بين العمل والأسرة، وذلك من خلال توفير خدمات رعاية الأطفال بجودة عالية، وساعات العمل المرنة، وإمكانية العمل من المنزل، ومنح إجازة أمومة مدفوعة الأجر ومنح ساعات الرضاعة الطبيعية، ومراعاة الجوانب الإنسانية لعمل المرأة التي ترعى أطفالاً من ذوي الاحتياجات الخاصة[وقد تم تشكيل لجنة وطنية لمتابعة شؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٩، و المعدل بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦) لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض احكام قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٩ بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. ومن اختصاصات هذه اللجنة رصد أوضاع حقوق المرأة ودراسة التشريعات المتعلقة بها.

تحتل المرأة القطرية دورًا بارزًا في الدولة وتتنافس على أعلى المناصب الإدارية والعلمية، وقد شغلت العديد من النساء مناصب عليا في الدولة بما في ذلك منصب وزير وسفير ومدير مؤسسات عامة وخاصة، كما تقلدت المرأة القطرية مناصب في مجال القضاء بالمحاكم وعُينت أول وكيل نيابة في سابقة اعتُبرت الأولى من نوعها على مستوى دول المنطقة، وقد وصلت نسبة مشاركة المرأة القطرية في قوة العمل إلى ٣٧٪ من النساء في سن (٢٥ -٢٩ سنة)، وتقترب من ٤٩٪، للفئة العمرية (٣٠ -٣٤ سنة).

- التوازن بين المهنة والصحة النفسية الاجتماعية للمرأة:

لقد اهتمت الدولة القطرية بتمكين النساء علميًا وعمليًا مع الاهتمام بالجانب الاجتماعي والنفسي لهن. فالمرأة بالإضافة لدورها العلمي والاقتصادي في المجتمع، لها أدوار اجتماعية مهمة لا يمكن للمجتمع أن يتقدم ويتطور بدون قيامها بهذه

Classification: Internal - داخلي

الأدوار، فهي الأم والأخت والزوجة والابنة، وقيامها بهذه الأدوار يجعل الأسر أكثر قوة وترابط، وهذا الترابط الأسري ينعكس بالضرورة على قوة المجتمع وترابطه.

لذا قامت الدولة بتوفير سبل كثيرة لمساعدة النساء على الموازنة بين العمل والأسرة، نذكر منها التالي:

- العمل بنظام جزئي في الجهات الحكومية وفقًا لقرار مجلس الوزراء رقم (١٣) لسنة ٢٠٢١، مع إعطاء الأولوية في الانتفاع من هذا النظام للنساء واللواتي لديهن أطفال بشكل خاص. ويأتي هذا القرار في إطار إيمان الدولة بأهمية التوازن للمرأة، حيث يوفر لها العمل بنظام جزئي القدرة على إعطاء المزيد من الوقت لأطفالها ومهامها العائلية.
- توفير خدمات دعم اجتماعي ونفسي تساعد المرأة على التعامل مع ضغوطات الحياة بما في ذلك خط المساعدة الوطني للصحة النفسية، وخدمات الصحة النفسية التي يوفرها مستشفى حمد ومستشفى سدرة للنساء مثل خدمات ما حول الولادة.
- إنشاء معهد الدوحة الدولي للأسرة الذي يهتم بالقضايا الأسرية بما في ذلك وضع موضوع التوازن بين الأسرة والعمل على أولوية أجندة صانعي السياسات، وذلك من خلال دعم السياسات والتواصل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، والمنتدى السنوي للسياسات الأسرية، ومبادرات أخرى بما فيها منحة الأسرة البحثية بالتعاون مع الصندوق القطري لرعاية البحث.

٣. ما الإجراءات المحددة التي اتخذتها لمنع التمييزوتعزيز حقوق الفئات المهمشة من النساء والفتيات على مدى السنوات الخمس الماضية؟

تم اتخاذ عدة خطوات لمنع التمييز ضد النساء والفتيات وتعزيز حقوقهن تشمل هذه الإجراءات:

- تعزيز وسائل الرقابة على الممارسات العنصرية التمييزية.
- تضمين برامج التدريب والمناهج التعليمية في المعاهد العسكرية والأمنية والشرطية مواد حول مبادئ حقوق الإنسان، خاصة تلك المتعلقة بالمساواة ومنع التمييز.
- إنشاء وتعزيز آليات المساءلة الفعالة لمنع إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب.
- استمرار جهود الدولة لتطبيق واعتماد وتوسيع نطاق السياسات التي تمنح النساء الحرية والقوة لاتخاذ قراراتهن.

Classification: Internal - داخلي

هذه بعض الإجراءات المحددة التي اتخذتها دولة قطر لمكافحة التمييز وتعزيز حقوق الفئات المهمشة من النساء والفتيات. كما أكدت دولة قطر أن المساواة ومنع التمييز من الالتزامات الدولية المنصوص عليها في جميع مواثيق حقوق الإنسان، وهما مبدآن يشكلان جزءا من أساس سيادة القانون، وبالتالي فإن أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة بدوافع تملها المواقف العنصرية والتمييزية، يلعب دورا في إضعاف سيادة القانون ويشجع على تكرارها ويفاقم تداعياتها، لأنه يؤثر سلبا على الاستقرار والأمن والتعايش السلمي.

موقف واضح لدولة قطر مبدئي ضد جميع الممارسات العنصرية القائمة على التمييز العنصري واستنكارها، بغض النظر عن مرتكبيها ومكان ارتكابها وهوية ضحاياها والانتهاكات الحالية لحقوق الإنسان القائمة على العنصرية والعنصرية الممنهجة ووحشية الشرطة والعنف ضد الاحتجاجات السلمية. ان المآسي التي يشهدها العالم اليوم مصدرها الرئيسي هي الممارسات العنصرية التمييزية التي تمس فئات معينة في المجتمع على أساس جنسيتها أو أصلها العرقي أو حتى دينها...وعلى الرغم من الجهود التي بذلت منذ عقود لإرساء مبادئ التسامح والمساواة، إلا أن ظواهر التعصب والعنصرية والتمييز عادت إلى الظهور مؤخرا وانتشرت في جميع أنحاء العالم.

منذ وقت ليس ببعيد، يتعرض المهاجرون واللاجئون والأقليات لانتهاكات لحقوقهم بشكل يومي، بما في ذلك حقهم في الحياة بسبب خطاب الكراهية ضدهم والمواقف العدائية تجاههم من قبل عدد من الأحزاب المتطرفة، وبعض الشخصيات السياسية، من أجل تحقيق مكاسب سياسية، في ظل اقتصاديات دولية معقدة للغاية نظرا للظروف الاجتماعية والسياسية العالمية.

وانطلاقا من قناعة قطر الراسخة بأن العنصرية والتمييز العنصري يشكلان انتهاكا لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وانتهاكا واضحا لجميع اتفاقيات حقوق الإنسان، فهي تعتبر ان مجلس حقوق الانسان مكلف أكثر من اية آلية أخرى باتخاذ تدابير فعالة ضد هذه الممارسات ولا يكفي مجرد استنكارها وإدانتها.

جميع الدول مدعوة إلى تبادل تجاربها الإيجابية في القضاء على العنصرية والتمييز العنصري، واتخاذ تدابير محددة مثل تعزيز وسائل الرقابة على الممارسات العنصرية التمييزية، فضلا عن تعزيز طرق الإبلاغ وسبل الانتصاف والتعويض، وإدراج برامج تدريبية ومناهج تعليمية في المعاهد العسكرية والأمنية والشرطية تغطي مواد حول مبادئ حقوق الإنسان. خاصة تلك المتعلقة بالمساواة ومنع التمييز، وأخيرا إنشاء وتعزيز آليات المساءلة الفعالة ومنع إفلات مرتكبي هذه الجرائم والانتهاكات من العقاب لمنع تكرارها.

Classification: Internal - داخلي

على قائمة أولويات دولة قطر انها سعت إلى تطبيق التوصيات على أرض الواقع مما كان له الأثر الفعلي والمردود الإيجابي المتمثل في زيادة الوعي لدى موظفي الدولة بمفاهيم اتفاقية القضاء على التمييز العنصري، كما أثرت عملية الحوار الأخيرة مع اللجنة في عكس التوجهات وتقوية الإصلاحات التشريعية المستمرة التي تكفل حقوق الإنسان بصفة عامة متضمنة العمل على القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري.

٤. كيف أثر حدوث الأزمات المختلفة معاً على مدى السنوات الخمس الماضية على تنفيذ منهاج عمل بيجين في بلدك وما التدابير التي اتخذتَها لمنع أثرها السلبي على التقدم المتعلق بالنساء والفتيات؟

لقد اتخذت دولة قطر خطوات مهمة لتعزيز المساواة بين الجنسين، وذلك من خلال تطبيق العديد من التدابير التي تتماشى مع منهاج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة، تشمل هذه التدابير إزالة القوانين التمييزية، وكسر الحواجز الهيكلية والأعراف الاجتماعية التمييزية، وتوفير التمويل الكافي للمساواة بين الجنسين، وتعزيز المؤسسات لتعزيز المساواة بين الجنسين، وغيرها من الإجراءات ومنها:

- الموافقة على التنفيذ الكامل لإعلان بيجين بشأن المساواة بين الجنسين
- معالجة الثغرات التي تعيق تقدم المرأة خلال الدورة ٦٤ للجنة وضع المرأة على استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين
- استعرض وضع المرأة، بما في ذلك إجراء تقييم متعمق للتحديات الراهنة التي تؤثر على تنفيذ منهاج العمل
- تحقيق المساواة بين الجنسين
- تمكين المرأة بتكثيف الجهود من أجل التنفيذ الكامل لإعلان ومنهاج عمل بيجين، اللذين لا يزالان يعتبران المخطط الأكثر رؤية لحقوق المرأة.

ان رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ تهدف إلى إنشاء مجتمع قطري آمن ومستقر يعمل على مبادئ العدل والمساواة وسيادة القانون، وإلى تعزيز قدرات المرأة وتمكينها من المشاركة الكاملة في المجالات السياسية والاقتصادية، وخاصة في أدوار صنع القرار حيث سمحت القيادة القطرية بتسريع الإجراءات وسن التشريعات التي تمكن المرأة، وتسمح لها بتولي مناصب قيادية، أضف إلى ذلك أن صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر أخذت زمام المبادرة في تقديم المبادرات الإقليمية والدولية وقيادة تقدم حقوق المرأة في البلاد.

وتهتم دولة قطر بتمكين المرأة بتجاوز الأطر الوطنية مع إطلاق مبادرات على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك دعم الموارد الرئيسية للأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتحقيق السلام والأمن.

Classification: Internal - داخلي

ولدولة قطر مساهماتها السخيّة في تحسين وضع المرأة في العالم، في إطلاق أول برنامج عالمي متميز لتمكين المرأة من تعزيز العدالة وسيادة القانون في أمريكا اللاتينية؛ جاء ذلك خلال إطلاق برنامج "تمكين المرأة في أمريكا اللاتينية من تعزيز العدالة وسيادة القانون وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التعليم والعمل"، بالتعاون بين مكتب الأمم المتحدة في فيينا و"مركز بان كي مون للمواطنة العالمية ."لولا التبرع السخي لدولة قطر لما كان ممكناً إطلاق هذا البرنامج العالمي الطموح المكرس لدعم المرأة وخاصة تعزيز دور القيادات النسوية الشابة في أمريكا اللاتينية في الأنشطة التربوية لغرض تحقيق العدالة القانونية، وأهمية تسخير قواعد القانون والعدالة من أجل ضمان تطور سلمي للمجتمعات في أنحاء العالم وبينها أمريكا اللاتينية وبما يعزز الالتزام باحترام حقوق الإنسان ويقوي دور المرأة داخل المجتمع، ان امتنان الأمم المتحدة لمساهمة دولة قطر في إقامة هذا البرنامج، والتي تضاف إلى مساهماتها السابقة ولاسيما ما يتعلق بتنفيذ البرنامج العالمي لإعلان الدوحة الذي يدعم المرأة، ويركز على منع الجريمة بكافة أشكالها لدى الشباب وضمان نزاهة القضاء وإطلاق مبادرة التعليم من أجل العدالة.

"مركز بان كي مون للمواطنة العالمية" تعاون مع مكتب الأمم المتحدة في فيينا لإطلاق برنامج تمكين المرأة في أمريكا اللاتينية من خلال تعزيز القدرات والعمل بين القيادات الشابة للاستفادة من قوة التعليم لتعزيز العدالة وسيادة القانون.

ما قدمته وتقدمه دولة قطر من أجل تقوية دور المرأة في العالم وانخراطها في مختلف مجالات الحياة وبما يمكنها من تعزيز العدالة وسيادة القانون وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما ما يتعلق بتمويل البرنامج العالمي الخاص بدعم القيادات الشابة في أمريكا اللاتينية، دليل على التزام دولة قطر الراسخ بقضية تمكين المرأة وتحسين وضعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والصحي، وذلك منذ تأسيس الدولة القطرية الحديثة، باعتبار ذلك مسألة في غاية الأهمية لإقامة مجتمع سلمي ومزدهر وبما يحقق أهداف التنمية المستدامة.

هناك حاجة كبيرة إلى تعبئة المجتمعات لتغيير المفاهيم المتعلقة بالأطر الاجتماعية وسن التشريعات والقوانين لضمان حق المرأة في التعليم والتوظيف وحرية التعبير والقيادة باعتبار ذلك أمراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة، ان تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في قطر من الأولويات كما ان القيادة القطرية لم تكتف فقط بتحقيق حقوق تقدم النساء والفتيات داخل الدولة ولكنها سخرت كافة امكانياتها للحد من أثر تضافر الأزمات المختلفة لمنع تأثيرها السلبي على التقدم الذي تحرزه النساء والفتيات بالتدابير المذكورة على مدى السنوات الخمس الماضية.

Classification: Internal - داخلي

٥. ما الأولويات لتسريع تقدم المرأة والفتاة في بلدك على مدى السنوات الخمس المقبلة من خلال القوانين، أو السياسات، أو البرامج، أو جميعها؟

أن دولة قطر ستواصل جهودها لتمكين النساء والفتيات من خلال القوانين والسياسات والبرامج المختلفة وقد تشمل بعض الأولويات ما يلي:

١- مبادرة "النساء في مناطق النزاع" المبادرة تأتي في إطار دور قطر الداعم لتمكين النساء والفتيات في المجتمعات المتأثرة بالصراعات والحروب والفقر، وتحفيزهن على إحداث تغيير إيجابي في مواجهة الأزمات.

٢- تبوء المرأة للمناصب الإدارية والعلمية وإسهامها في شتى المجالات داخل المجتمع القطري بإشراك المرأة وقيادتها في التقنيات الرقمية وبناء السلام والعمل المناخي وفي جميع قطاعات الاقتصاد.

٣- السياسات الرامية إلى تكافؤ الفرص للمرأة في التعليم والعمل والرعاية .

٤- استراتيجيات التمكين في التحول الرقمي في قطر لتصبح متقدمة في الرقمنة واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

أكدت دولة قطر أمام المناقشة العامة للجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الـ٧٨ حول بند نهضة المرأة بنيويورك، أنها ستواصل جهودها لتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في جميع جوانب الحياة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، إن قضية تمكين المرأة تأتي على رأس أولويات دولة قطر انطلاقا من إيمانها الراسخ بأهمية تعزيز حقوق الإنسان للمرأة وتعزيز مشاركتها على قدم المساواة في جهود التنمية المستدامة للدولة بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، بالإضافة الى ان التشريعات والسياسات الرامية إلى تحقيق التوازن بين مسؤوليات العمل والأسرة التي اعتمدتها دولة قطر أسهمت بشكل كبير في تمكين المرأة القطرية وتعزيز مشاركتها في القوى العاملة في القطاعين العام والخاص مع تمكين النساء ذوات الإعاقة من الوصول إلى خدمات المهارات والتمكين الاقتصادي.

كما تفتخر دولة قطر بأن المرأة القطرية أصبحت اليوم شريكا فاعلا في مسيرة النهضة التنموية التي تشهدها البلاد من خلال توليها العديد من المناصب الوزارية والعليا في مجالات التعليم والطب والهندسة والعمل الدبلوماسي والشرطة والطيران بفرعيها المدني والعسكري وغيرها من المجالات، بالإضافة إلى مشاركتها كمرشحة وناخبة في الانتخابات البلدية وانتخابات مجلسي الشورى، ومشاركتها في عمليات صنع القرار على أعلى المستويات.

دولة قطر أول دولة في دول مجلس التعاون الخليجي تمنح المرأة فرصة العمل كقاضية. وتمثل النساء في المجلس الأعلى للقضاء أكثر من ٤٨ في المئة، في حين تصل نسبة النساء اللائي يشغلن مناصب عليا في الإدارة القضائية إلى ٦٩ في المائة .

Classification: Internal - داخلي

دولة قطر هي صاحبة مشروع القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة لجعل ١٠ مارس اليوم الدولي للقاضيات. بالإضافة إلى ان تحرص دولة قطر على دور المرأة والشابات في بناء السلام كدولة نشطة في مجال الوساطة لتسوية النزاعات. وخلال المؤتمر العالمي رفيع المستوى حول مسارات السلام الشامل للشباب في يناير ٢٠٢٢، أشركت الدولة الشابات بنشاط في المؤتمر الذي خرج بالعديد من النتائج المهمة التي من شأنها تعزيز تنفيذ الأجندات الدولية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، والمرأة والسلام والأمن.

ان استثمار دولة قطر في تنمية الموارد البشرية والبنية التحتية أثمر عن قيادة اقتصادية نسائية متميزة في عام ٢٠٢١، حيث بلغت حوالي ٥٧٪. وقد تجاوز هذا المتوسط العالمي ويستمر في الارتفاع بسبب الموارد والسياسات الداعمة المخصصة له.

القسم الثالث: التقدم المحرز عبر مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر

التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق

٦. ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال العمل (بما في ذلك العمل غير النظامي وغير التقليدي وكذلك ريادة الأعمال) على مدى السنوات الخمس الماضية؟

اتخذت رولة قطر العديد من الإجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال العمل، يوجد في مركز نماء خدمة تدريب واستشارات ريادة الاعمال التي تعتبر حزمة من البرامج التدريبية والتأهيلية لتطوير مهارات وتعزيز قدرات أصحاب المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، ويتم توفير هذه الخدمة من خلال ورش تدريبية متخصصة في المعارف والمهارات المطلوبة في إدارة المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، وبلغ عدد النساء المستفيدين من خدمات إدارة ريادة الاعمال في مركز نماء:

السنة	عدد المستفيدين (قسم البرامج)	عدد المستفيدين (قسم التدريب)	عدد المستفيدين (قسم حاضنة الاعمال)	المجموع
٢٠٢٠	٢١	٧٨	١٤١	٢٤٠
٢٠٢١	١٢٤	١٥	٢٥٠	٣٨٩
٢٠٢٢	٢٣٧	٨٣	٢٤٠	٥٦٠
٢٠٢٣	٢٧٤	٢٠٥	٢٣٤	٧١٣

Classification: Internal - داخلي

٢٠٢٤	-	-	-	-
العدد الاجمالي				١٩٠٢

بالإضافة الى مجموع إحصائية عدد النساء المسجلين في قاعدة بيانات الاسر المنتجة خلال السنوات اخمس الماضية والمستفيدين من خدمات إدارة التمكين الاسري بوزارة التنمية الاجتماعية والاسر (تقديم دورات التدريبية والتسويق لهم ومشاركتهم في الفعاليات والمعارض التسويقية) كالاتي:-

السنة	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
عدد المسجلين	٨	٢٤	١٧٥	٧٥	١١٨

٧. ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية للاعتراف بـ و/أو الحد من و/أو إعادة توزيع الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتعزيز التوازن بين الحياة المهنية والأُسَرية وتعزيز حقوق العاملين في مجال الرعاية مدفوعة الأجر؟

تعد التنمية الاجتماعية وتعزيز دور المرأة في مختلف جوانب الحياة بما فيها مشاركتها في سوق العمل وفي صناعة القرارات الاقتصادية والسياسية من الركائز الأساسية في نجاح رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، التي أولت اهتمامًا كبيرًا لقضية تمكين المرأة وتعزيز قدراتها وضمان حصولها على حقها في دخول سوق العمل. ومن ضمن الاهتمام الذي توليه الدولة لدخول النساء في سوق العمل، ضمان القانون القطري توفير الظروف المناسبة للمرأة لمساعدتها على تحقيق التوازن بين العمل والأسرة، وذلك من خلال توفير خدمات رعاية الأطفال بجودة عالية، وساعات العمل المرنة، وإمكانية العمل من المنزل، ومنح إجازة أمومة مدفوعة الأجر ومنح ساعات الرضاعة الطبيعية، ومراعاة الجوانب الإنسانية لعمل المرأة التي ترعى أطفالاً من ذوي الاحتياجات الخاصة. قد تم تشكيل لجنة وطنية لمتابعة شؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٩، والمعدل بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦) لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض احكام قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٩ بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. ومن اختصاصات هذه اللجنة رصد أوضاع حقوق المرأة ودراسة التشريعات المتعلقة بها.

وقد انعكس هذا الاهتمام على أرض الواقع، حيث تحتل المرأة القطرية دورًا بارزًا في الدولة وتتنافس على أعلى المناصب الإدارية والعلمية، وقد شغلت العديد من النساء مناصب عليا في الدولة بما في ذلك منصب وزير وسفير ومدير مؤسسات

Classification: Internal - داخلي

عامة وخاصة، كما تقلدت المرأة القطرية مناصب في مجال القضاء بالمحاكم وعُينت أول وكيل نيابة في سابقة اعتُبرت الأولى من نوعها على مستوى دول المنطقة، وقد وصلت نسبة مشاركة المرأة القطرية في قوة العمل إلى ٣٧٪ من النساء في سن (٢٥ - ٢٩ سنة)، وتقترب من ٤٩٪، للفئة العمرية (٣٠ - ٣٤ سنة).

التوازن بين المهنة والصحة النفسية الاجتماعية للمرأة

اهتمت دولة قطر بتمكين النساء علميًا وعمليًا مع الاهتمام بالجانب الاجتماعي والنفسي لهن. فالمرأة بالإضافة لدورها العلمي والاقتصادي في المجتمع، لها أدوار اجتماعية مهمة لا يمكن للمجتمع أن يتقدم ويتطور بدون قيامها بهذه الأدوار، فهي الأم والأخت والزوجة والابنة، وقيامها بهذه الأدوار يجعل الأسر أكثر قوة وترابط، وهذا الترابط الأسري ينعكس بالضرورة على قوة المجتمع وترابطه لذا قامت الدولة بتوفير سبل كثيرة لمساعدة النساء على الموازنة بين العمل والأسرة، نذكر منها التالي:

- توفير العمل بنظام جزئي في الجهات الحكومية وفقًا لقرار مجلس الوزراء رقم (١٣) لسنة ٢٠٢١، مع إعطاء الأولوية في الانتفاع من هذا النظام للنساء واللواتي لديهن أطفال بشكل خاص. ويأتي هذا القرار في إطار إيمان الدولة بأهمية التوازن للمرأة، حيث يوفر لها العمل بنظام جزئي القدرة على إعطاء المزيد من الوقت لأطفالها ومهامها العائلية.
- توفير خدمات دعم اجتماعي ونفسي تساعد المرأة على التعامل مع ضغوطات الحياة بما في ذلك خط المساعدة الوطني للصحة النفسية، وخدمات الصحة النفسية التي يوفرها مستشفى حمد ومستشفى سدرة للنساء مثل خدمات ما حول الولادة.
- إنشاء معهد الدوحة الدولي للأسرة الذي يهتم بالقضايا الأسرية بما في ذلك وضع موضوع التوازن بين الأسرة والعمل على أولوية أجندة صانعي السياسات، وذلك من خلال دعم السياسات والتواصل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، والمنتدى السنوي للسياسات الأسرية، ومبادرات أخرى بما فيها منحة الأسرة البحثية بالتعاون مع الصندوق القطري لرعاية البحث.

إن التنمية الاجتماعية وبناء الإنسان من أهم ركائز رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، حيث ترى الدولة أن السبيل لإيجاد مجتمع قائم على العدالة الاجتماعية والاقتصادية تشكل فيه القيم الإسلامية والروابط الأسرية الدعامة الأساسية، هو حشد الطاقات الجماعية لكل أفراد المجتمع وتوجيهها بشكل يجعل الإنسان القطري، سواء كان رجلاً أم امرأة، قادرًا على المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد. وركزت الرؤية على دور الأسرة المترابطة في نهضة

Classification: Internal - داخلي

المجتمع، ولذا فإنّ رعاية الدولة للنساء ومساعدتهن على الارتقاء بأنفسهن علميًا وعمليًا هو هدف استراتيجي للدولة، حيث أن الاهتمام بحقوقهن وحمايتهن على مختلف الأصعدة يجعل المجتمع أقوى وأقدر على تحقيق رؤيته التي تهدف إلى إيجاد سكان متعلمين وأصحاء بدنيًا ونفسيًا وقادرين على العمل بكفاءة وأخلاقية.

ومن الإجراءات التي اتخذتها الدولة للاعتراف بالرعاية غير مدفوعة الأجر:

تعزيز المشاركة الفاعلة للمرأة من كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف الأنشطة لمجتمعية، وتمكينهم من الاندماج في المجتمع، والتحسين المتواصل لوسائل رعايتهم، وتمكين المرأة من كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة بفعالية في الأنشطة المجتمعية والعمل على تطوير وتحسين خدمات الرعاية المقدمة للفئتين.

تقوم وزارة التنمية الاجتماعية و الاسرة، وزارة البلدية ووزارة البيئة و التغير المناخي، وزارة التعليم والتعليم العالي، وزارة الصحة العامة، وزارة الثقافة والرياضة، وزارة المواصلات، المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي بعدة إجراءات منها :

- إنشاء قاعدة بيانات لخبرات الفئتين، والعمل على استفادة الجهات المختلفة من تلك الخبرات
- إنشاء مراكز للتأهيل والتدريب الوظيفي لكبار السن.
- تقديم ورش عمل للمقبلين على التقاعد لتهيئتهم للمرحلة القامة، وتوفير الدعم للقادرين منهم على العمل.
- إدخال الأشخاص ذوي الاعاقة في خطة مهنية بعد الانتهاء من الدراسة، لتهيئتهم للانخراط في مجال العمل، وتهيئة بيئة العمل المناسبة لهم.
- تهيئة المباني لاستقبال كبار السن والاشخاص ذوي الإعاقة، ومراعاة احتياجاتهم ومتطلباتهم عند تصميم وتخطيط المدن الحديثة والمرافق العامة والطرق.. إلخ.
- العمل على توفير سيارات مهيأة لاستخدام كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وتأمين المواقف الكافية لهم.
- إنشاء وتطوير الأقسام المتخصصة بطب الشيخوخة وذوي الإعاقة.
- التوسع في خدمات الرعاية المنزلية المتنقلة. لخدمة كبار السن وذوي الإعاقة.
- إلزام جميع المؤسسات الحكومية والخاصة بتوفير نوافذ خاصة لتسهيل وتسريع معاملات كبار السن وذوي الإعاقة.
- زيادة وتطوير أماكن الترفيه المخصصة لكل من الفئتين، وأخذ احتياجات الإناث منهم بعين الاعتبار.
- أهمية تمكين الوالدين من أداء دورهما في المراحل الأولى من حياة الطفل

Classification: Internal - داخلي

توفر مؤسسة قطر نموذجاً يُمكن أن تحتذي به المؤسسات والكيانات الأخرى في الدولة؛ إذ أدخلت مؤسسة قطر تغييرات على أنظمتها وسياساتها لزيادة تمكين العنصر النسائي وتعزيز بيئة عمل تتميز بالمساواة في الفرص. ومن هذه التغييرات اعتماد نظام ساعات العمل المرنة، وإدخال تغييرات على العلاوات، لاسيما التي تُمنح للموظفات، وزيادة الإجازات للوالدين، حيث تمنح مؤسسة قطر حالياً إجازة أمومة تمتد إلى ١٤ أسبوعًا مدفوعةً بالكامل، وتشمل خيار التمديد إلى ٢٠ يوماً إضافياً براتب أساسي. كما يُمنح الآباء كذلك إجازة أبوّة تصل إلى خمسة أيام عمل مدفوعة بالكامل. تتماشى هذه التغييرات مع رؤية قطر الوطنية التي تسلط الضوء على أهمية التماسك الأسري وتقوية الروابط الأسرية، ولا يُمكن تحقيق تلك الرؤية دون إرساء السياسات الداعمة وتعزيزها في شتى القطاعات. هذا بدوره سينعكس إيجابياً على الجهود التي تبذلها الدولة لمعالجة بعض التحديات مثل دعم المشاركة النسائية في القوى العاملة، وزيادة معدلات الخصوبة في المجتمع. قد تكون لذلك أيضاً أبعاد أخرى، مثل أن يؤدي منح كلا الوالدين الإجازات المناسبة عند ولادة الطفل إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، لأن ذلك يبني بيئة عمل تتساوى فيها الفرص، وهو ما تسعى إليه الكثير من المؤسسات في قطر ومنها مؤسسة قطر.

٨. ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لتقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين؟

مركز مدى في قطر هو اليوم مركز الامتياز في النفاذ الرقمي باللغة العربية في العالم، لتوطيد معاني الشمولية الرقمية وبناء مجتمع تكنولوجي قابل للنفاذ لذوي الإعاقة.

<u>إنجازات مركز مدى لتقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين بتسليط الضوء على النساء من ذوي الإعاقة ٢٠١٨-٢٠٢٤:</u>

يقوم مركز مدى بدعم جميع الأشخاص من ذوي الإعاقة بدون استثناء، وذلك بهدف تمكينهم وتعزيز استقلاليتهم. يسعى المركز الى تقليص الفجوة الرقمية من خلال توفير التكنولوجيا المساعدة، وضمان النفاذ الى المعلومات والخدمات الرقمية بشكل متساوٍ، وخلق بيئة شاملة ومؤهلة تمكن الجميع من الاستفادة من التطورات التكنولوجية وتحقيق امكاناتهم الكاملة.

<u>أهم الخدمات التي يقدمها مركز مدى بهدف تمكين الأشخاص من ذوي الإعاقة وتقليص الفجوة الرقمية:</u>

- خدمات النفاذ الرقمي:

Classification: Internal - داخلي

هي أحد الخدمات الرئيسية في مدى لرصد وتقييم النفاذ الرقمي في قطر. يتم خلال هذه الخدمة التي يوفرها مركز مدى تقديم الاستشارات في مجال النفاذ الرقمي وتقييم مستوى النفاذ الى المواقع الالكترونية وتطبيقات الجوال والمستندات الالكترونية والأكشاك الالكترونية وأجهزة الصراف الالي كما يتم تصنيف الهيئات الحكومية والمؤسسات في قطر على أساس مدى التزام مواقعها ومنصاتها الالكترونية بتطبيق سياسة قطر للنفاذ الرقمي ومبادئ النفاذ الى محتوى الويب WCAG 2.2 من خلال أداة مدى للرصد والقياس Mada Web Monitor وإصدار تقارير شهرية بذلك يتم مشاركتها مع أصحاب القرار والنتائج متاحة عبر الرابط

الرابط

- خدمات التكنولوجيا المساعدة:

يعمل مركز مدى على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والمتقدمين في السن من النساء والرجال ودعم استقلاليتهم من خلال تزيدهم بأجهزة وحلول التكنولوجيا المساعدة بناءً على تقييم ومتابعة الحالة وبالتنسيق مع الجهات والمؤسسات المعنية بالإضافة الى انشاء محطات للتكنلوجيا المساعدة في عدد من الجهات الحيوية في الدولة التي توفر خدماتها للجميع بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة والمتقدمين في السن.

عدد النساء المستفيدين من التكنولوجيا المساعدة: ٢٣٢

عدد النساء المستفيدين من خدمات التقييم: ٧٥٨

- خدمات التدريب وبناء القدرات:

يوفر مركز مدى برامج التدريب وبناء القدرات على ايدي خبراء ومختصين محليين وعالميين. هذه الخدمة متاحة للجميع ومن بينها الجهات والمختصين والباحثين والمهتمين في مجالات نفاذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنلوجيا المساعدة بالإضافة الى البرامج التدريبية على احدث الابتكارات والحلول التكنولوجية باللغة العربية والتي من شأنها تحسين النفاذ الرقمي وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والمتقدمين في السن وضمان الشمولية الرقمية. بالإضافة الى ذلك يقدم المركز العديد من الورش التدريبية الموجهة للأشخاص من ذوي الإعاقة والمتقدمين في السن من رجال ونساء. الرابط

أهم المشاريع والمبادرات التي عم عليها المركز لدعم النساء والرجال من ذوي الإعاقة:

- برنامج النفاذ الى الوظيفة

Classification: Internal - داخلي

عقد مركز مدى في عام ٢٠١٨ برنامج "النفاذ الى الوظيفة" بالشراكة مع وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية(آنذاك). حيث تم تمكين عدد (٥٢) شخص من ذوي الإعاقة، ومن ضمنهم ٣٤ من فئة النساء، وتم تأهيلهم مهنياً من ناحية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليصبحوا مهيئين للعمل عبر ورش عمل وبرامج تدريبية متخصصة استمرت على مدار ١٢٠ ساعة تدريبية اختتمت بتخريج المتدربين من قبل معال رئيس مجلي الوزراء بدولة قطر. الرابط

- برنامج التيسير الوظيفي

في سبيل تأهيل وإعداد مرشدين متخصصين في مجال الارشاد الوظيفي لذوي الإعاقة تم تنفيذ برنامج التيسير الوظيفي بالشراكة مع مركز قطر للتطوير المهني بمؤسسة قطر استهدف تأهيل عدد ١٠ مرشدين ومن ضمنهم عدد ٧ نساء، تم اعتمادهم في نهاية البرنامج لتقديم الارشاد الوظيفي. الرابط

- برنامج تمكين المتقدمين في السن:

قام مركز مدى بإطلاق برنامج لدعم المتقدمين في السن بالتعاون مع مركز إحسان والهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية وتم عقد ٢٥ ورشة تدريبية للمتقدمين في السن ضمن البرنامج حول مواضيع مختلفة في مجال التكنولوجيا لمساعدتهم على التغلب على العقبات في الحياة الاجتماعية وبلغ عدد الحضور للورش ٥٤١ متدرب ومتدربة.

- برنامج المستخدمين المتميزين (AT Superusers):

تم إطلاق برنامج المستخدمين المتميزين للتكنلوجيا المساعدة لضمان استمرارية تقيم الخدمات لذوي الإعاقة بشكل فعال ومستدام. يهدف هذا البرنامج الى بناء قدرات الأخصائيين وتزويدهم بالمهارات والمعرفة اللازمة لاستخدام وتطبيق التكنولوجيا المساعدة في مختلف المجالات. حتى الان، تم تدريب ٨٧ أخصائي من مختلف القطاعات على استخدام هذه التقنيات، مما يعزز من جودة الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة ويسهم في تمكينهم من الوصول إلى حلول التكنولوجية التي تلبي احتياجاتهم اليومية وتساعدهم على تحقيق الاستقلالية والمشاركة الفعالة في المجتمع.

- برنامج مدى للابتكار:

Classification: Internal - داخلي

تم تصميم برنامج مدى للابتكار لتشجيع المبتكرين على إيجاد حلول عربية للأشخاص ذوي الإعاقة والمتقدمين في السن. وبالتالي زيادة توافرها داخل المنطقة من خلال مجموعة من برامج المنح. يهدف برنامج مدى للابتكار إلى تشجيع إنشاء سوق للقطاع الخاص في قطر يلبي احتياجات العالم العربي وزيادة الوعي في مجال التكنولوجيا المساعدة بين المبتكرين. هناك ٤ أنواع من المسارات الداعمة التي تحقق اهداف برامج مدى للابتكار من خلال توفير فرص التمويل / الموارد و/ أو مشورة الخبراء. يمكن أن تتضمن هذه المسارات تقديم منح للأفراد والمؤسسات لدعم منتجات أو خدمات مبتكره قام مركز مدى بدعم ١٣ مبتكره من فئة النساء. الرابط

- نادي مدى للابتكار:

من ابرز المبادرات التي تميز بها مركز مدى هو نادي مدى للابتكار الذي تم تصميمة لتشجيع المبتكرين من ذوي الإعاقة في قطر من تحويل أفكارهم الى ابتكارات وتطوير حلول التكنلوجيا المساعدة ودعم النفاذ الى تكنلوجيا المعلومات والاتصالات، للمساهمة في تحسين جودة حياتهم. يعمل المختصين في المركز عن قرب مع كل مبتكر ومبتكرة لتطوير فكرتهم الى ان يصلو الى تنفيذ هذه الفكرة وانتاجها على شكل ابتكار يخدم الأشخاص ذوي الإعاقة.

قام مركز مدى بدعم ١٠ مبتكرين من ذوي الإعاقة ومن ضمنهم ٤ من فئة النساء.

الأعضاء النساء المنضمين في نادي مدى للابتكار:

١. المبتكرة د. حياة خليل نظر:

قامت المبتكرة الدكتورة حياو خليل نظر بابتكار "السبحة الإلكترونية" مخصصة لذوي الإعاقة البصرية لمعرفة عدد التسبيحات وذلك بدعم وتمكين من مرك مدى.

٢. المبتكرة امل البوعينين:

قامت المبتكرة امل البوعينين بابتكار بتطبيق "قصص للصم" وهو تطبيق رائد يستخدم الواقع المعزز وتقنية الافاتار لترجمة قصص الاطفال العربية الى لغة الإشارة القطرية، مما يجعل هذه الحكايات متاحة وجذابة لمجتمع الصم.

٣. المبتكرة مريم الابراهيم:

مريم الابراهيم ابتكارها بعنوان "ذراع الية تحول الصوت الى لغة الإشارة" حيث يهدف هذا المشروع لتطوير ذراع آلية قادرة على ترجمة الصوت {الكلمات المنطوقة} إلى حركات لغة الإشارة باستخدام الذراع الآلي.

٤. المبتكرة كوثر السادة:

Classification: Internal - داخلي

المبتكرة كوثر السادة ابتكارها بعنوان "تعليم جدول الضرب للطلاب الصم" وذلك من خلال تطبيق رقمي لتعليم طلاب الصم المسائل الرياضة من خلال لغة الإشارة، ويحتوي التطبيق على مصادر تعليمية للمعلمين وأنشطة للطلاب.

- مترجمة لغة الإشارة الافتراضي (بوحمد):

قام مركز مدى بإطلاق "بوحمد"، أول مترجمة قطري إفتراضي للغة الإشارة القطرية، تم تطويره ضمن برنامج مدى للابتكار بهدف تعزيز النفاذ الرقمي للأشخاص الصم في قطر من خلال توفير وسيلة تكنولوجية متميزة تسهل تواصلهم وفهمهم للمحتوى الرقمي. يعتبر "بوحمد" خطوة رائدة نحو جعل المحتوى الرقمي أكثر شمولية وتمكيناً للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، بما يتماشى مع رؤية قطر لتعزيز الشمولية والابتكار في المجال الرقمي. تم تصميم "بوحمد" بداية عام 2019 بملامح قطرية من خلال استخدام تكنولوجيا ثلاثية الأبعاد لمحاكاة الواقع بنسبة 100%، ويعمل المترجمة ثلاثي الأبعاد عن طريق استخدام الذكاء الاصطناعي مستنداً إلى "قاموس جملة لغة الإشارة"، المطور لأول مرة في العالم من قبل مركز مدى، والذي يحتوي اليوم على 6500 جملة بلغة الإشارة القطرية.

تم تطبيق بوحمد على موقع مدى الالكتروني وتم إدراجه في فعاليات مهمة مثل شاشات الملاعب خلال مباريات كأس آسيا وفي الشاشات الاعلانية في مدينة مشيرب، والهدف من ذلك تقليص الفجوة الرقمية للصم. الرابط

أطلق مركز مدى بوابة برايل العربي الموحد وهي ول بوابة الكترونية متخصصة بلغة برايل العربية الموحدة. وتكمن أهمية هذا المشروع من الحاجة الماسة لتوفير الموارد تعلمية مفتوحة رقمية بلغة برايل العربية للمهتمين. كما توفر البوابة منصة لمناقشة المشاكل المستجدة واقتراح ميزات جديدة للنظام الحالي. وتعتبر هذه البوابة اول موقع الكتروني متخصص بلغه برايل العربية الموحدة يحتوي على مراع تفصيلية حول استخدام طريقة برايل العربية البسيطة والاختصارات والرياضيات والعلوم وطريقة برايل الحاسوبية المكونة من 8 نقاط، بالإضافة الى دروس مبسطة لتعلم القراءة والكتابة بطريقة برايل العربية. وقد نجح المركز في تطوير اول جدول حاسوبي عربي مكون من 8 نقاط بطريقة برايل لدعم اختصارات برايل في مجالات الرياضيات والعلوم. ويعد جدول برايل الحاسوبي المكون من 8 نقاط إضافة هائلة من شأنها ان تساعد مستخدمي شاشات برايل وبرامج الحاسب الناطقة في استخدام اكثر سلاسة لطريقة برايل كما جرى إدراج هذه الجداول في مكتبة ليبلويس.

وبوابة برايل العربي الموحد متاحة وفق الرخصة الدولية للمشاع الإبداعي: نَسب المُصنَّف – الترخيص بالمثل 4.0دولي.

Creative Commons Attributions – ShareAlike 4 الرابط

- اكاديمية مدى

Classification: Internal - داخلي

يوفر مركز مدى خدمة التدريب وبناء القدرات من خلال أكاديمية مدى على أيدي خبراء ومختصين محليين وعالميين. هذه الخدمة متاحة للجهات والمختصين والباحثين والمهتمين من أفراد المجتمع في مجالات نفاذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا المساعدة بالإضافة الى البرامج التدريبية على أحدث الابتكارات والحلول التكنولوجية باللغة العربية والتي من شأنها تحسين النفاذ الرقمي وتمكين الشخاص ذوي الإعاقة والمتقدمين في السن، توفر اكاديمية مدى البرامج التدريبية بهدف تعزيز النفاذ الرقمي وتقليل الفجوة الرقمية. الرابط

- جلسات التركيز

في اطار إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية تطوي السياسات وبهدف التعرف على احتياجاتهم والعوائق التي تواجههم اثناء استخدام المنصات الرقمية وتضمين ملاحظاتهم ومقترحاتهم فيما يتعلق بالبرامج والخدمات المقدمة لهم، يقوم ماكس مدى بعقد عدد من جلسات التركيز مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمتقدمين في السن من الرجال والنساء تضمنت المواضيع التالية:

- جلسة تركيز حول مهارات القراءة للطفال الصم (المرحلة الابتدائية)
- جلسة تركيز حول مهارات القراءة للطفال الصم (المرحلة الثانوية)
- جلسة تركيز حول خدمات الطوارئ القابلة للنفاذ
- جلسة تركيز حول استخدام مترجم لغة الإشارة الافتراضي
- جلسة تركيز حول احتياجات الصم في يخص خدمات الاتصالات
- جلسة تركيز حول المنازل الذكية
- جلسة تركيز حول بوابة خدمات ذوي الاعاقة
- جلسة تركيز حول الوقوف على تحديات واحتياجات الأشخاص من ذوي الإعاقة السمعية
- جلسة تحديات واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في ريادة الاعمال
- جلسة تركيز حول الوقوف على احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية في مجال الترفيه
- جلسة تركيز الوقوف على الاحتياجات والتحديات للأشخاص من ذوي التوحد
- جلسة تركيز حول تطبيق الكتروني جدول الضرب الاشاري للأشخاص من ذوي الإعاقة السمعية
- جلسة تركيز حول احتياجات، تفضيلات التكنولوجيا المساعدة للأشخاص من ذوي الإعاقة

Classification: Internal - داخلي

الرابط

- المنصات الرقمية

قام المركز بتطوير بوابات إلكترونية قابلة للنفاذ لتعزيز النفاذ الى المعلومات بهدف تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والمتقدمين في السن وذلك بهدف إتاحة وتوفير أكبر قدر من التطبيقات والمصادر والمعلومات والخدمات للجمهور.

- **بوابة مدى للتكنولوجيا المساعدة:**

تحتوي هذه البوابة على معلومات حول أحدث الحلول وأجهزة التكنولوجيا المساعدة والمصادر المفتوحة باللغتين العربية والانجليزية التي يمكن لذوي الاعاقة والمختصين والمهتمين من مختلف أنحاء العالم تحميلها والحصول عليها. الرابط

- **بوابة مدى للنفاذ الرقمي:**

هي أول مستودع يوفر مجموعة واسعة من المعلومات والموارد حول نفاذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باللغتين العربية والانجليزية موجهه لمطوري الويب وصناع المحتوى فب مختلف القطاعات لضمان تصميم منصات رقمية قابلة للنفاذ لجميع أفراد المجتمع وخصوصًا الأشخاص ذوي الإعاقة والمتقدمين في السن. الرابط

- **موقع برنامج مدى للابتكار:**

تم تصميم بوابة مدى للابتكار وهي منصة شاملة تهدف لتشجيع الابتكار في مجال نفاذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تعمل هذه البوابة كبوابة رئيسية لرواد الأعمال والمبتكرين والتي يم للتقدم بطلب للحصول على الدعم من برنامج مدى للابتكار والتعرف على المبتكرين الناجحين وأحدث الحلول المبتكرة والمشاريع البحثية في مجال نفاذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. الرابط

- **AIAEG By Mada**

بوابة مجموعة الخبراء العرب في نفاذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي أنشئت لتوحيد الجهود العربية في مجال النفاذ الرقمي وإنشاء أول ملتقى متخصص في الوطن العربي. ويبلغ عدد الخبراء الأعضاء من النساء ١٢.

- **بوابة رموزتواصل**

رموز تواصل هي عبارة عن قاموس عربي/إنجليزي يتكون من الكلمات الأكثر استخداما في التحدث والكتابة ممثّلة برموز وصور توضيحية. وهي جزء من مجموعة أدوات تهدف الى تحسين مهارات التواصل للذين يعانون من صعوبات في التواصل أو في القراءة والكتابة.

Classification: Internal - داخلي

- **بوابة سياسات النفاذ الرقمي**

تشكل هذه البوابة مرجعًا للمشرعين وصناع السياسات، وتشتمل على القوانين والسياسات واللوائح المتعلقة بنفاذ تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات محلًيا، وإقليميا وعالميًا. تهدف هذه البوابة الى تحقيق الشمولية من خلال تبني وتطوير السياسات من أجل دمج وتعزيز النفاذ الرقمي بشكل فعال لضمان توفير بيئة رقمية شاملة وفق أفضل الممارسات العالمية وفي إطار اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة. الرابط

٩. كيف أثرت بيئة سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية على تنفيذ منهاج عمل بيجين في بلدك على مدى السنوات الخمس الماضية، وما هي سياسات الاقتصاد الكلي التي اتّبعتها دولتك لدعم اقتصاد يحقق قدراً أكبر من المساواة بين الجنسين؟

تأثير بيئة سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية على تنفيذ منهاج عمل بيجين في قطر يعتمد على عدة عوامل، بما في ذلك التزام الحكومة بتنفيذ السياسات الدولية والتأكيد على المساواة بين الجنسين.

سياسات الاقتصاد الكلي التي يمكن أن تدعم الاقتصاد ذو المساواة بين الجنسين تشمل الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية للنساء، وتعزيز الحماية القانونية لحقوق المرأة في مجالات مثل الميراث والعمل، فيما يتعلق بتأثير بيئة السياسات الاقتصادية والمالية على تنفيذ منهاج عمل بيجين في قطر، يمكن النظر إلى الإجراءات والسياسات التي تم اتخاذها لتعزيز المساواة بين الجنسين في العمل وفي المجتمع بشكل عام. تبنت دولة قطر سياسات لتعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة من خلال توفير فرص عمل متساوية وتشجيع النساء على الانخراط في مختلف القطاعات الاقتصادية و يمكن للحكومة أن تتخذ إجراءات لتعزيز توازن العمل والحياة الشخصية للمرأة، إذ يمكن أن تقدم البيانات الحكومية الدعم لهذه السياسات من خلال إحصائيات عن نسبة المشاركة النسائية في سوق العمل، يمكن أن تشمل سياسات الاقتصاد الكلي لدعم الاقتصاد ذو المساواة بين الجنسين الاستثمار في بنية تحتية لدعم النساء في سوق العمل، مثل توفير الحضانات أو وسائل النقل العام المناسبة، يمكننا النظر في بعض السياسات والإجراءات التي تم اتخاذها في قطر لدعم الاقتصاد ذو المساواة بين الجنسين، وذلك استناداً إلى البيانات والأمثلة المتاحة. كتعزيز المشاركة النسائية في سوق العمل، قطر اتخذت إجراءات لتعزيز مشاركة النساء في سوق العمل من خلال:

- تقديم حوافز للشركات لتوظيف المزيد من النساء
- توفير فرص عمل متساوية للجنسين

Classification: Internal - داخلي

- تعزيز التعليم والتدريب الفني للنساء: تمثل الاستثمارات في التعليم والتدريب الفني للنساء طريقة فعالة لتمكينهن اقتصادياً وتعزيز فرصهن في سوق العمل.
- تنفيذ قطر برامج ومشاريع تهدف إلى تمكين المرأة في المجتمع، مثل برامج تنمية المهارات وتعزيز دور المرأة في القيادة والمشاركة المجتمعية. من خلال الحملات الإعلامية والبرامج التثقيفية. وتساهم في بناء مجتمع أكثر تقدمًا وتنمية مستدامة.

سياسات الاقتصاد الكلي تلعب دورًا حاسمًا في تنفيذ منهاج بيجين في قطر، حيث تؤثر على البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بشكل عام، من خلال:

- تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، مما يساهم في تحقيق أهداف منهاج بيجين المتعلقة بالفقر والتنمية.
- بناء البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية مثل الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية يمكن أن يخدم أهداف منهاج بيجين في تعزيز حقوق المرأة وتمكينها.
- تعزيز الحوكمة والمساءلة في جميع مستويات الحكومة والقطاع الخاص

بشكل عام، يمكن أن تلعب سياسات الاقتصاد الكلي دورًا حاسمًا في تحقيق المساواة بين الجنسين وتنفيذ أهداف منهاج بيجين في قطر، عبر توجيه الاستثمارات وتحديد الأولويات وتطبيق السياسات التي تعزز دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز التوازن بين العمل والحياة الشخصية: عن طريق توفير إجراءات داعمة مثل الإجازات المدفوعة الأجر والرعاية النهارية للأطفال، لتمكين المرأة من تحقيق توازن أفضل بين العمل والحياة الشخصية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز المساواة بين الجنسين،

Classification: Internal - داخلي

القضاء على الفقر، والحماية الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية

القسم الرابع: العمليات والاليات الوطنية

١٠. ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الأخيرة للحد من/القضاء على الفقر بين النساء والفتيات؟

خلال المناقشات العامة للجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ ٧٧ حول بند "النهوض بالمرأة" أكدت دولة قطر أن النهوض بوضع المرأة من أولويات سياستها، انطلاقا من إيمانها الراسخ بأهمية تعزيز حقوق الإنسان، وتعزيز مشاركتها على قدم المساواة في جهود التنمية المستدامة للدولة، تماشيا مع رؤيتها الوطنية ٢٠٣٠. وأكدت حرصها على انتهاج السياسات الهادفة إلى تكافؤ الفرص للمرأة في التوظيف والرعاية، مما جعلها تتصدر دول المنطقة في مؤشرات المساواة بين الجنسين، بما فيها أعلى معدل لمشاركة المرأة في القوى العاملة، والمساواة في الأجور في القطاع الحكومي.

إن التشريعات والسياسات الهادفة إلى تحقيق التوازن بين مسؤوليات العمل والأسرة، التي تبنتها دولة قطر، أسهمت بشكل كبير في تمكين المرأة القطرية وتعزيز مشاركتها في القوى العاملة سواء في القطاع العام أو الخاص. أصبحت المرأة القطرية تنافس الرجل في أعلى المناصب الإدارية، بالإضافة إلى كونها شريكا فعالا في مسيرة النهضة التنموية للدولة، من خلال تبوأها لعدة مناصب وزارية ومناصب عليا في مختلف المجالات، ومشاركتها كمرشحة وناخبة في الانتخابات البلدية وانتخابات مجلس الشورى، مما جعلها شريكة فعالة في عمليات صنع القرار على أعلى المستويات.

تحرص دولة قطر على أن يتم أخذ حقوق المرأة والفتاة بالاعتبار في عمليات السلام، من خلال استضافتها للمؤتمر الدولي المعني بمسارات السلام الشاملة للشباب افتراضيا شهر يناير ٢٠٢٢، على إشراك الشابات بشكل فعال في المؤتمر، الذي صدرت عنه عدة مخرجات مهمة من شأنها تعزيز تنفيذ الأجندات الدولية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، والمرأة والسلام والأمن، وذلك من موقعها كدولة فاعلة في مجال الوساطة في التسوية السلمية للنزاعات.

بالإضافة مبادرة "النساء في مناطق النزاع" التي أطلقها صندوق قطر للتنمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال الأسبوع الرفيع المستوى للدورة الـ ٧٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة، تركز المبادرة على الاستجابة لاحتياجات النساء والفتيات أثناء الأزمات وتمكينهن من إحداث تغيير إيجابي في مجتمعاتهن، إضافة إلى أن المبادرة تضمنت سلسلة من المشاريع الإنسانية والتنموية، مثل برنامج المنح الدراسية التي تم تقديمها لعضوات فريق الروبوتات النسائي الأفغانيات لمواصلة تعليمهن في المدينة التعليمية في دولة قطر.

Classification: Internal - داخلي

كما أن برنامج "علم طفلا"، شريك أيضا في المبادرة، حيث تم من خلاله تسجيل ما يقرب من ٥ ملايين فتاة منقطعة عن المدرسة في برامج تعليم ابتدائي جيد. إن المبادرة تتضمن كذلك تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية والمتطورة للأم والطفل في كل من اليمن وسوريا وقطاع غزة.

وأكدت دولة قطر بصفتها رئيسا بالشراكة مع رواندا لمجموعة أصدقاء التكافؤ بين الجنسين في الأمم المتحدة، في بيانها، على التزامها بالاستمرار في التعاون مع أعضاء مجموعة الأصدقاء من أجل دعم جهود الأمين العام المقدرة في هذا المجال، والتي أدت إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في القيادة العليا، ووجود المزيد من النساء المهنيات في الأمانة العامة، وإحراز تقدم كبير على مستوى الإدارة الوسطى.

تتطلع دولة قطر إلى استمرار التعاون من أجل احراز المزيد من الإنجازات على مستوى العمل الميداني وخاصة في عمليات السلام، حيث ستواصل جهودها من أجل النهوض بوضع المرأة وتمكينها وتعزيز مشاركتها في كافة مناحي الحياة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

قطر اتخذت عدة إجراءات للحد من الفقر بين النساء والفتيات خلال السنوات الخمس الماضية، من بينها "برنامج الدعم المالي للعائلات الفقيرة"، حيث قامت دولة قطر بتنفيذ برنامج لدعم العائلات الفقيرة، بتقديم مساعدات مالية شهرية للعائلات التي تعاني من الفقر، مع التركيز بشكل خاص على النساء والفتيات. استهدف هذا البرنامج الأسر ذات الدخل المنخفض والفئات الضعيفة الاقتصادية، ويهدف إلى توفير دعم مالي يساعدهم في تلبية احتياجاتهم الأساسية مثل الغذاء والسكن والتعليم.

ومن جانب تمكين المرأة اقتصادياً فقد أطلقت دولة قطر مبادرات لتمكين النساء اقتصاديًا، بما في ذلك دعم ريادة الأعمال وتوفير التدريب المهني والتقني، والتي تهدف هذه المبادرات إلى تمكين النساء من العمل وتحسين مهاراتهن الاقتصادية، مما يسهم في زيادة دخلهن وتحسين ظروفهن المعيشية من خلال تدريب الاسر على اعداد وتنفيذ المشاريع الاسرية

١١. ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لتحسين الوصول إلى الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات؟

حظيت المرأة باهتمام كبير بدولة قطر، تجسد في تبني السياسات والتشريعات الوطنية التي تعمل على تمكينها وبناء وتعزيز قدراتها عن طريق إتاحة فرص التعليم والتدريب وتقلد الوظائف العامة بما فيها الوظائف القيادية في دولة قطر، وأكدت اهتمامها بتضمين منظور حقوق المرأة في جميع الاستراتيجيات التنموية الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها تلك المعنية بالبيئة والتغير المناخي، كما حرصت على اتباع نهج متكامل على المستوى الوطني للحفاظ على البيئة والتصدي للتغير المناخي يأخذ في الاعتبار ضرورة

Classification: Internal - داخلي

الاستدامة البيئية والحفاظ على حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية، وأفرزت حيزاً مقدراً للبيئة والتغير المناخي في رؤيتها الوطنية ٢٠٣٠ التي جعلت الحفاظ على البيئة وتنميتها إحدى الركائز الأربع الرئيسية لهذه الرؤية.

أطلق صندوق قطر للتنمية، مبادرة "النساء في مناطق النزاع"، لدعم النساء والفتيات في سياقات النزاع والأزمات، تعمل به دولة قطر والأمم المتحدة معاً لمعالجة جذور النزاعات حتى لا تعاني المزيد من النساء والأطفال من آثار الحروب، وإلى إنهاء النزاعات قبل أن تخرج عن نطاق السيطرة. يأتي للتأكيد على التزام دولة قطر وشركاؤها الاستراتيجيون بتحقيق الهدف الرئيسي للمبادرة المتمثل في توفير الحماية للنساء بمناطق النزاعات، مؤكدة مواصلة دولة قطر تمويل ودعم وتنفيذ عدد من المشاريع من خلال المساعدات الإنسانية والإنمائية لتزويد النساء والأطفال بالآليات التي ستساعدهم في ضمان حياة كريمة في ظروف الصراع. ان المبادرة تعطي الأولوية لحشد الجهود والدعم من أجل حماية النساء في مناطق النزاع، بجانب تسهيل وتشجيع مشاركة المرأة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي لتكون جزء من القوى العاملة بما يحقق لها الحياة الكريمة، تدعو المبادرة إلى تجنب النزاعات وحفظ السلام، وتجنب العنف ضد المرأة في مناطق النزاع

استحدثت دولة قطر مؤخرا وزارة معنية بالبيئة والتغير المناخي لتنفيذ سياسات وبرامج شاملة ومتكاملة تدعم حقوق الإنسان وتبني القدرة على الصمود، وأطلقت استراتيجية وطنية للبيئة والتغير المناخي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الحاجة إلى العمل في مجال تغير المناخ وحماية البيئة، وضرورة تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

١٢. ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لتحسين النتائج الصحية للنساء والفتيات في بلدك؟

شهد النظام الصحي لدولة قطر في العقود الأخيرة مرحلة تحول بالغة الأهمية، حيث أدى نمو الاستثمار في المرافق والخدمات والتكنولوجيات الصحية الجديدة إلى تحويل البنية الأساسية للرعاية الصحية في الدولة، بما يكفل تلبية الاحتياجات الصحية للسكان الذين يتزايد عددهم بسرعة. وتعبر ركيزة التنمية البشرية في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ عن طموح دولة قطر في أن يكون سكانها أصحاء بدنياً ونفسياً. وفي سياق التقدم لتحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، وتحت قيادة وزارة الصحة العامة، تمثل الاستراتيجية الوطنية للصحة ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ رؤية شاملة لقطاع الصحة في قطر وتعتبر النساء ثاني فئة ذات أولوية من السبع الفئات السكانية ذات الأهمية للرؤية. يحدد سن النساء المذكور في الرؤية من (١٥-٤٩) سنة،

Classification: Internal - داخلي

ويتم تقييم أوضاعهم بالإضافة الى توعيه جميع النساء في مرحلة مبكرة من العمر بفهم صحيح لأهمية الحياة الصحية.

بحلول عام ٢٠٢٢ تم تحقيق التحسن بنسبة تزيد عن ٥٪ في مؤشرات صحة المرأة بسن الانجاب وعافيتها، من خلال؛

- تمكين النساء من خال المعرفة والتوعية/محو الأمية الصحية
- تعزيز السلوك الغذائي السليم وأنماط الحياة الصحية
- خدمات شاملة ومتكاملة لرعاية الأمومة
- يحدد مستويات الرعاية ونطاق الخدمة لكل مؤسسة
- يوضح مسارات الرعاية والمبادئ الإرشادية لإحالة بين المؤسسات الصحية بما في ذلك القطاع الخاص
- تشريعات تنظم خدمات التلقيح الاصطناعي وخدمات رعاية القبالة
- تعزيز القدرات في رصد أسباب المضاعفات والأحداث الرئيسية المرتبطة بالحمل والولادة
- الولادات القيصرية: الحد من معداتها وما يترتب عليها من مضاعفات وأمراض ووفيات محتملة

بالإضافة الى تضمين النساء والفتيات في خدمات وزارة الصحة في دولة قطر:

- علاج الصحة والعافية النفسية
- تحسين حاله الأشخاص الذين يعانون من امراض مزمنة متعددة
- صحة معززة ورفاة للأشخاص من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة

١٣. ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لتحسين نتائج ومهارات تعليم النساء والفتيات، بما في ذلك في القطاعات التي تعاني من ضعف التمثيل؟

يعتبر التعليم في قطر أحد أهم ركائز رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، التي تهدف إلى بناء اقصاد متنوع قائم على المعرفة، وتحرص دولة قطر على تمكين المرأة وتحقيق العدالة الاجتماعية لها في مختلف مجالات الحياة ومنها التعليم.

تُولي دولة قطر وقيادتها الرشيدة، اهتمامًا كبيرًا بتعليم المرأة والفتاة في كافة المراحل الدراسية وتمكينهما وتأهيلهما لشغل أعلى المناصب والمراكز القيادية، إيمانًا بدورهما المُتميز وقدراتهما وإمكاناتهما الخلَّاقة من أجل الارتقاء بالوطن.

Classification: Internal - داخلي

وقد تجسد الاهتمام القطري بتعليم وتمكين النساء والفتيات القطريات، بصورة واضحة في الدستور الدائم للبلاد، الذي ساوى بين الجنسين دون تمييز في الحقوق والواجبات، فضلًا عن الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية الأخرى وتلك المعنية بالتعليم والتدريب، بما فيها استراتيجية وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي وجامعة قطر ومؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، والتي من شأنها كلها تمكين المرأة القطرية ومنحها الفرصة لإبراز وتعزيز قدراتها لخدمة وطنها، لا سيما في مجال العلوم والبحث العلمي.

عقدت جامعة قطر للعام الخامس على التوالي في ٢٠٢٣ احتفالية بمناسبة اليوم الدولي للمرأة والفتاه في ميدان العلوم بجهود متظافرة من قطاع البحث والدراسات العليا بالتعاون مع مكتب اليونسكو في الدوحة واللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، ويقدم هذا اليوم الفرصة لتعزيز وصول الفتيات والنساء الى ميدان العلوم، والتكنلوجيا، والهندسة والرياضيات.

١٤. ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك لضمان ان يكون التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-١٩ موجَّهاً نحو سد الفجوات بين الجنسين من حيث الفقر أو التوظيف أو الحماية الاجتماعية أو التعليم أو الصحة أو جميعها التي تسببت الجائحة في تفاقمها؟

نتيجة للجهود المكثفة التي بذلتها الحكومة، أظهرت دولة قطر مرونة وخرجت أقوى من أزمة الجائحة. يتم العمل على المزيد لإعادة تحديد نماذج النمو الاقتصادي وضمان قدرة الدولة على زيادة المنافسة في عالم ما بعد الوباء، سيتطلب ذلك برنامج تحول شامل يعتمد على نهج يركز على المواطن وسلاسل القيمة المحلية والقدرة التنافسية للقطاع الخاص والمرونة المالية، والابتكار والحوكمة التشاركية والرشاقة.

ألقت التأثيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي خلال أزمة كورونا "كوفيد.١٩"، بظلالها على الاقتصاد القطري، غير أن الإجراءات التي اتخذتها دولة قطر وحزم التحفيز الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية المتضررة ساهمت في صمود الاقتصاد القطري في وجه الجائحة، كما تظهر العديد من المؤشرات. وشكل التفكير الاستباقي وسرعة التأقلم مع المتغيّرات ركيزةً أساسية لخطط وبرامج الدولة، كما تم اعتماد المرونة لتكون نهجًا رئيسيًا في التعامل مع مختلف التحديّات الإقليمية والدولية لا سيما خلال الوضع الراهن الذي شهدته كافة دول العالم إثر تفشي الوباء وانخفاض أسعار النفط والغاز مع بدء انتشار فيروس كورونا في شهر مارس من العام ٢٠٢٠، سارعت الدولة إلى إقرار مجموعة من الإجراءات الاستباقية المرنة لمنع تفشي الفيروس، مصحوبة بسياسات تحفيز مالي للقطاعات المتضررة وبقيمة ٧٥ مليار ريال، مع إعفاء السلع الغذائية والطبية من الرسوم الجمركية لمدة ستة أشهر، وذلك في استجابة مبكرة لأي تداعيات أو تبعات مستقبلية للجائحة، وكان لهذه السياسات دور مهم في إنعاش صمود الاقتصاد القطري.

Classification: Internal - داخلي

وجه مصرف قطر المركزي البنوك لتأجيل أقساط القروض المستحقة والفوائد أو العوائد المترتبة عليها، لمن يرغب من القطاعات المتضررة التي شملتها قرارات اللجنة العليا لإدارة الأزمات، وذلك لمدة ستة أشهر، فضلا عن توفيره سيولة إضافية للبنوك العاملة بالدولة، وتوجيه بنك قطر للتنمية بتأجيل الأقساط لجميع المقترضين لمدة ستة أشهر، كما قامت الصناديق الحكومية بزيادة استثماراتها في البورصة بمبلغ ١٠ مليارات ريال. وتزامن ذلك مع اتباع دولة قطر سياسة نقدية متزنة لمواجهة تداعيات الجائحة تمثلت في تقليص أسعار الفائدة الرئيسية لديها، لتشمل سعر الإيداع وسعر الإقراض الرسميين وسعر إعادة الشراء، بالإضافة إلى جملة من الإجراءات لتوفير السيولة اللازمة للبنوك لمواجهة أي ركود محتمل. وفي منتصف أبريل من العام الجاري، اعتمد مجلس الوزراء، حزم دعم إضافية للقطاعات المُتَضَرِّرَة من الإغلاقات المترتبة على الإجراءات الاحترازية للتعامل مع انتشار "كوفيد-١٩"، تمثلت في الإعفاء من رسوم الكهرباء والماء للقطاعات المغلقة إلى نهاية سبتمبر ٢٠٢١، ومد العمل ببرنامج الضمانات الوطني لدى بنك قطر للتنمية إلى نهاية سبتمبر ٢٠٢١، ومد فترة الإعفاء من الفوائد سنة إضافية لبرنامج الضمانات الوطني لكي يصبح سنتين دون فوائد، بالإضافة إلى سنتين سداد بفائدة لا تتجاوز سعر مصرف قطر المركزي + ٢ في المئة. كما تضمنت حزم الدعم، رفع حدود تمويل الرواتب والأجور للقطاعات المغلقة إلى ١٥ مليون ريال للبطاقة الشخصية الواحدة مع الإبقاء على باقي الشروط والأحكام ذات الصلة، واستمرار مصرف قطر المركزي في دعم سيولة البنوك المحلية حسب الحاجة.

ان السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة قد أثبتت نجاحها خلال أزمة كورونا، حيث استطاع الاقتصاد القطري أن يتغلب على الآثار السلبية للأزمة وأن يحافظ على مرونته ويستمر في جذب مزيد من الاستثمارات، كما بدأ النشاط الاقتصادي يعود إلى مستويات ما قبل كورونا، مدفوعا بالحزمة المالية التي أقرتها الحكومة بهدف مساعدة القطاع الخاص على تخطي الأزمة.

القوانين والتشريعات التي أقرتها الدولة خلال السنوات القليلة الماضية مما يشاد به، حيث أنها ساهمت في الحيلولة دون حدوث تأثيرات كبيرة على الاقتصاد كما ساعدت في تجاوز الأزمة بأقل الخسائر، خاصة قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وقانون استثمار رأس المال غير القطري وغيرها من التشريعات المهمة. وبفضل السياسات التي اتبعتها الدولة منذ بدء الجائحة للتعامل مع تأثيراتها السلبية، فقد حلت دولة قطر ضمن قائمة أفضل عشرين دولة قدمت إصلاحات تتعلق بتسهيل أنشطة ممارسة الأعمال للعام الماضي من بين مئة وتسعين دولة، وذلك وفقا لمجموعة البنك الدولي.

Classification: Internal - داخلي

إضافة الى الدور التشريعي الحكومي الذي شهد تطورا كبيرا خلال الفترة الأخيرة من خلال تشريعات جديدة تسهم في تنشيط العمل الاستثماري خاصة من قبل القطاع الخاص في جميع القطاعات الاقتصادية، وهو ما سيكون له تأثير إيجابي كبير على المدى البعيد.

١٦. ما الإجراءات التي وضعتها دولتك على رأس الأولويات في السنوات الخمس الماضية للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات؟

قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٩ بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة المعدل بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦) لسنة ٢٠٢٣، تشكل برئاسة وزير التنمية الاجتماعية والاسرة وعضوية عن الجهات التالية الحكومية وغير الحكومية والباغ عددها (١٢) جهة، وتهدف اللجنة إلى حماية وتعزيز حقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، ولها في سبيل ذلك ممارسة الاختصاصات والمهام التالية:

١. رصد أوضاع حقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.
٢. اقتراح السبل اللازمة لتعزيز ومتابعة تحقيق الأهداف الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، التي أصبحت الدولة طرفاً فيها، والتوصية بشأن انضمام الدولة إلى غيرها من الاتفاقيات والمواثيق ذات الصلة
٣. دراسة التشريعات المتعلقة بالمرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، واقتراح تعديلها لتتوافق مع الاتفاقيات الدولية التي أصبحت الدولة طرفاً فيها.
٤. التنسيق بين الجهات المعنية في الدولة بشأن حقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، لتعزيز العمل ضمن إطار وطني موحد ومنظم.
٥. المساهمة في إعداد التقارير الوطنية، المقرر تقديمها من الدولة إلى الهيئات والجهات الدولية المعنية بحقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بشأن الاتفاقيات التي أصبحت الدولة طرفاً فيها
٦. اقتراح تنظيم المؤتمرات والندوات والدورات وحلقات النقاش في الموضوعات المتعلقة باختصاصات اللجنة، والمشاركة فيها.

اختصاصات وزارة "التنمية الاجتماعية والأسرة" رعاية وحماية الأسرة كأساس لمجتمع قوي، والمحافظة على أسرة قوية متماسكة تحظى بالدعم والرعاية والحماية الاجتماعية، كما تدعم اختصاصات الوزارة، العمل على عدة محاور متكاملة تضمن توفير الأمن والاستقرار، وتعمل على تأمين الحاجات الأساسية

Classification: Internal - داخلي

وضمان تكافؤ الفرص للمواطنين، وتعزيز روح التسامح، حيث تتطلع الدولة إلى النهوض بالمجال الاجتماعي ضمن الركيزة الثانية "التنمية الاجتماعية" في رؤية قطر الوطنية 2030.

١٧. ما الاستراتيجيات التي طبقتها دولتك في السنوات الخمس الماضية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات؟

الأليات الوطنية المعنية بمكافحة العنف الاسري

١- **وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة**

تعمل وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة على إيلاء قطاعي الطفولة والمرأة الاهتمام الكافي لتقديم أفضل الخدمات لهم نظراً للدور الكبير للمرأة والطفل في المجتمع وتفعيل الدور الإنساني والاجتماعي للوزارة كجهة اجتماعية في متابعة ومعالجة قضايا العنف الأسري من خلال العمل التشاركي ما بين أجهزة الوزارة وعدد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بهذا المجال.

وتختص وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة وفقاً للقرار الأميري رقم (٥٧) لسنة ٢٠٢١ بتعيين اختصاصات الوزارات بكل ما يتعلق بشؤون التنمية الاجتماعية والأسرة، وعلى وجه خاص:

١- اقتراح وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية المتعلقة برعاية الأسرة وأفرادها.

٢- توعية المجتمع بأهمية حماية الأسرة والترابط الأسري.

٢- **اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة**

قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٩ بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة المعدل بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦) لسنة ٢٠٢٣، ومن اختصاصات هذه اللجنة رصد أوضاع حقوق المرأة ودراسة التشريعات المتعلقة بها. وتشكل برئاسة وزير التنمية الاجتماعية والاسرة وبعضوية جميع الجهات المعنية، وتهدف اللجنة إلى حماية وتعزيز حقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، ولها في سبيل ذلك ممارسة الاختصاصات والمهام التالية:

١- رصد أوضاع حقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

٢- اقتراح السبل اللازمة لتعزيز ومتابعة تحقيق الأهداف الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، التي أصبحت الدولة طرفاً فيها، والتوصية بشأن انضمام الدولة إلى غيرها من الاتفاقيات والمواثيق ذات الصلة.

٣- دراسة التشريعات المتعلقة بالمرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، واقتراح تعديلها لتتوافق مع الاتفاقيات الدولية التي أصبحت الدولة طرفاً فيها.

Classification: Internal - داخلي

٤- التنسيق بين الجهات المعنية في الدولة بشأن حقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، لتعزيز العمل ضمن إطار وطني موحد ومنظم.

٥- المساهمة في إعداد التقارير الوطنية، المقرر تقديمها من الدولة إلى الهيئات والجهات الدولية المعنية بحقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بشأن الاتفاقيات التي أصبحت الدولة طرفاً فيها.

٦- اقتراح تنظيم المؤتمرات والندوات والدورات وحلقات النقاش في الموضوعات المتعلقة باختصاصات اللجنة، والمشاركة فيها.

٣ - المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي

تضم تحت مظلتها مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي (أمان) الذي يختص بفئة الأطفال والنساء ضحايا العنف والتصدع الأسري.

١٨. ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لمنع العنف ضد النساء والفتيات الذي تيسّره التكنولوجيا والتصدي له (مثل التحرش الجنسي عبر الإنترنت والمطاردة عبر الإنترنت والمشاركة غير الرضائية للصور الحميمة)؟

أنشأ جهود مركز أمان والذي أنشئ في عام ٢٠٠٢ بمسمى المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، وفي عام ٢٠١٣م أعيد هيكلتها، وفي عام ٢٠١٥م أصبح المسمى الجديد لها هو مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي (أمان). ويعنى مركز أمان بتعزيز الحماية والتأهيل الاجتماعي (للمرأة والطفل) وتتجسد جهوده من خلال مساهمته في توفير خدمات الحماية والتأهيل والتمكين الاجتماعي اللازمة لفئة **النساء والأطفال** ضحايا العنف والمعرضين له وذلك وفقا لاتي

أ- **خدمات الوصول للخدمة:**

- الخط الساخن ٩١٩ و مركز الاتصال لتيسير الابلاغ وتقديم الشكوى عند التعرض للعنف أيا كان نوعه (نفسي – جسدي، جنسي) والحصول على الخدمة

ويتم استقبال الاتصالات وتوفير الخدمات بصرف النظر عن الجنسية (قطري او غير قطري)

إحصائية عدد المستفيدين من خدمات مركز الاتصال ٩١٩ للفترة من ٢٠٢٠ الى ٢٠٢٢:

السنة	عدد المستفيدين
٢٠٢٠	١٥٩٤٧
٢٠٢١	١٣٣٢٩

Classification: Internal - داخلي

٢٠٢٢	١١٣١٦
المجموع	٤٠٥٩٢

ب- خدمات الاستشارة والتمكين:

استشارات قانونية ونفسية واجتماعية تقدم للنساء والأطفال بطرق مناسبة لأعمارهم كما تقدم لذوي الأطفال أو القائمين على رعايتهم.

ج- خدمات المشورة:

يساهم مركز امان بتقديم خدمات المشورة من خلال خدمات الاستشارات والدعم اما عن طريق التواصل الهاتفي مع المتخصصين بالمركز أو الحضور لمرافق المركز ومكاتبه حسب نوع المشكلة، كما تقدم خدمات الارشاد والاحالة لجهة الاختصاص المناسبة التي تساعد المرأة والطفل على حل المشكلة أو تمكينهما من الحصول على الخدمات المناسبة.

د-خدمات الجلسات التأهيلية:

يساهم المركز بتقديم خدمات تأهيل متعدد المحاور (نفسي، اجتماعي، قانوني، وظائفي) من خلال فريق متكامل متعدد التخصصات. وتقدم خدمات التأهيل للنساء والأطفال حسب احتياجاتهم، مع الأخذ باعتبار مصالح الطفل الفضلى الأولوية في كافة الخدمات المقدمة له ومراعاة المراحل العمرية للطفل.

وذلك سواء كانوا مقيمين في مرافق الايواء التابعة للمركز او من خلال انشطة الرعاية الخارجية والنهارية.

ح-خدمات التوعية :

وتتمثل في تنظيم ورش عمل وندوات وحملات توعوية لطلاب المدارس والجامعات وموظفي الوزارات والمؤسسات في الدولة، حيث يقدم المركز سلسلة من ورش أمان التوعوية لطلاب المدارس ورياض الأطفال، والمواضيع تشمل عدة محاور خاصة لحماية الأطفال مثل: الابتزاز الالكتروني – التنمر- كيف احمي نفسي – ابني أمانة، بالإضافة إلى مشاركة المركز في تخصيص جناح توعوي للجمهور في بعض المجمعات التجارية، ومن الأمثلة على الحملات التوعوية التي قدمها المركز حملة لا تلمسني – حملة وصل عيالك - حملة شاركهم -حملة الخط الساخن (٩١٩) وتنظيم "ملتقى المرأة في الاعلام" بمشاركة مؤسسة الانتاج البرامجي لدول الخليج وذلك لتحسين صورة المرأة في الدراما الخليجية وعدم وضعها في قوالب نمطية تؤثر على صورتها.

ومن القوانين:

*القانون رقم (١٤) لعام ٢٠١٤ بشأن مكافحة الجرائم الالكترونية فقد ساهم في حماية المرأة من هذا النوع من الجرائم فقد عاقب كل من يقوم بترويج، أو نشر أخباراً، أو صوراً أو تسجيلات صوتية أو مرئية تتصل بحرمة الحياة الخاصة لها أو العائلية ولو كانت صحيحة أو تعدى عليها بالسب أو القذف وذلك بتجريمه عموم هذه الأفعال للأشخاص.

تطبيق الجوال شاوريني:

Classification: Internal - داخلي

تقديم استشارات اجتماعية ونفسية وقانونية للنساء، ويعمل على مدار ٢٤ ساعة، ويتم الرد خلال موعد أقصاه أسبوع إذا كانت الشكوى عادية، ويتم الرد في نفس اليوم إذا كانت الشكوى طارئة.

- تنظيم ندوة افتراضية بعنوان كيف احم نفسي

١٩. ما التدابير التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لتوفير الموارد للمنظمات النسائية التي تعمل على منع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له؟

يتم تسهيل شبكه التواصل بين قطاعات الدولة والمنظمات النسائية التي تعمل على منع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له، فمن طرق خدمات الوصول الى خدمات مركز امان للحماية والتأهيل الاجتماعي:

- فروع المركز في المستشفيات والإدارات الأمنية والنيابة العامة.
- الإحالات من خلال المخاطبات الواردة من المدارس وباقي الجهات المعنية.

بالإضافة الى انه يتم التعاون والتنسيق مع الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة وغيرها من الأجهزة الحكومية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني لخدمة ضحايا العنف من الأطفال والنساء، من خلال تعزيز الشراكة. وفي هذا الصدد قام مركز امان بتوقيع العديد من مذكرات التفاهم بين المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي والنيابة العامة وافتتاح فرع مركز أمان في مقر النيابة العامة. وفي مركز سدره للطب والبحوث ومؤسسة حمد الطبية ومستشفى الوكرة وفي الجهات الأمنية (امن العاصمة – الشرطة المجتمعية) وتفعيل هذه المذكرات من خلال برتوكولات تعاون مع عدد من الجهات ومنها على سبيل المثال (جمعية المحامين القطرية لترشيح عدد من المحامين المتطوعين لرفع ومباشرة الدعاوي القضائية بمختلف أنواعها لغير القادرين من النساء المعنفات - شركة فودافون – هيئة متاحف قطر).

شهد الاهتمام بمكافحة التمييز ضد النساء والفتيات تزايداً في السياق التشريعي فقد طورت القوانين والتشريعات في دولة قطر باتجاه محاربة العنف ضد النساء من خلال دعم الأسرة القطرية وتماسكها وتحديث التشريعات الخاصة بحقوق الإنسان بشكل عام واستحداث وتطوير التشريعات التي تحمي المرأة وحقوقها. كما شهدت القوانين القطرية تعديلات تشريعية من أجل الحد من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والتمييز في كافة المجالات، ويتم تقديم استشارات عن طريق تغطية مكتب النيابة العامة من قبل القسم القانوني ومتابعة واستلام الحالات عن طريق قنوات الوصول الأساسية للمركز.

- المشاركة في الندوة التشاورية الإقليمية حول العنف ضد النساء والفتيات أسبابه وعواقبه بدولة الكويت – ١٦-١٨ مايو ٢٠٢٣
- المشاركة في الاجتماع الإقليمي حول تنفيذ الاستراتيجية العربية للوقاية والاستجابة لمناهضة كافة أشكال العنف والمزمع في المملكة الأردنية الهاشمية – ٨-٩ مايو ٢٠٢٣

٢٠. ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لمعالجة تصوير النساء والفتيات و/أو التمييز و/أو التحيز ضد المرأة في وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي؟

Classification: Internal - داخلي

تم تنظيم العديد من الحملات التوعوية والأحداث التفاعلية للمرأة والأسرة من قبل مركز امان، كتنظيم صالون ثقافي حواري للمرأة بعنوان "دور المرأة كقائد في المجتمع"، عبر البث المباشر لبرنامج اليوتيوب، ويعتبر من اهدافه

- المرأة والاعلام
- المرأة وتماسك الاسرة
- ادعم مجتمعي ك"رائدة التمكين"
- "بالتمكين تواجه العنف"

وبعض من الحملات التوعوية التي قدمها مركز امان والتي تشمل تنظيم ورش العمل والندوات والحملات التوعوية لطلبة المدارس والجامعات وموظفي الوزارات والمؤسسات في الدولة، بالإضافة الى تخصيص اجنحة توعوية للجمهور في بعض المجمعات التجارية، حتى يسهل الوصول الى المركز وخدماته، مثل:

- حملة شاركهم التوعوية
- حملة الخط الساخن ٩١٩

بالإضافة إلى تنظيم الحلقات النقاشية والورش التوعوية لفعاليات اليوم الدولي للمرأة، حيث تم تنظيم سلسلة من الورش التوعوية والندوات في الجامعات والمؤسسات الحكومية والخاصة، بالإضافة الى تنظيم المؤتمر الدولي لخطوط مساندة الطفل CHI، والاحتفال بالأيام المحلية والعالمية مثل: اليوم العالمي للمرأة، ويوم الاسرة في قطر، واليوم العالمي للطفل، واليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة.

- شراكة مركز امان مع الجهات المعنية في الدولة تنظيم "ملتقى المرأة في الاعلام" بمشاركة مؤسسة الانتاج البرامجي لدول الخليج
- عضوية مركز امان في المنظمة الدولية لتمكين المرأة وبناء القدرات – دولة الكويت.
- تنظيم فعالية احتفالية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة من خلال ملتقى بعنوان (كوني واثقة والورش المصاحبة له) ٢٠٢٢
- حملة خاصة للمرأة في منصات التواصل الاجتماعي تشغل عدت نواخي التعرف على حقوقها وواجباتها وكيفية حماية نفسها من اي عنف قد تتعرض له ٢٠٢٠
- تنظيم اللقاء التفاعلي بمناسبة اليوم العالمي للمرأة ٨ مارس ٢٠٢١
- تنظيم الصالون الثقافي ربع السنوي لمناقشة قضايا تمكين المرأة ٢٠٢١

٢١. ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية والمصمَّمة خصيصاً للتصدي للعنف ضد الفئات المهمشة من النساء والفتيات؟

المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية للنوع الاجتماعي

١- **<u>وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة</u>**

تعمل على تقديم أفضل الخدمات لهم نظراً لدورهم الكبير المجتمع وتفعيل الدور الإنساني والاجتماعي للوزارة كجهة اجتماعية في متابعة ومعالجة قضايا العنف الأسري من خلال العمل التشاركي ما بين أجهزة الوزارة وعدد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بهذا المجال.

Classification: Internal - داخلي

وتختص وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة وفقاً للقرار الأميري رقم (٥٧) لسنة ٢٠٢١ بتعيين اختصاصات الوزارات بكل ما يتعلق بشؤون التنمية الاجتماعية والأسرة، وعلى وجه خاص:

١- اقتراح وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية المتعلقة برعاية الأسرة وأفرادها.

٢- توعية المجتمع بأهمية حماية الأسرة والترابط الأسري.

٢- **اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة**

قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٩ بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة المعدل بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦) لسنة ٢٠٢٣، ومن اختصاصات هذه اللجنة رصد أوضاع حقوق المرأة ودراسة التشريعات المتعلقة بها. وتشكل برئاسة وزير التنمية الاجتماعية والاسرة وبعضوية جميع الجهات المعنية، وتهدف اللجنة إلى حماية وتعزيز حقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، ولها في سبيل ذلك ممارسة الاختصاصات والمهام التالية:

١- رصد أوضاع حقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

٢- اقتراح السبل اللازمة لتعزيز ومتابعة تحقيق الأهداف الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، التي أصبحت الدولة طرفاً فيها، والتوصية بشأن انضمام الدولة إلى غيرها من الاتفاقيات والمواثيق ذات الصلة.

٣- دراسة التشريعات المتعلقة بالمرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، واقتراح تعديلها لتتوافق مع الاتفاقيات الدولية التي أصبحت الدولة طرفاً فيها.

٤- التنسيق بين الجهات المعنية في الدولة بشأن حقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، لتعزيز العمل ضمن إطار وطني موحد ومنظم.

٥- المساهمة في إعداد التقارير الوطنية، المقرر تقديمها من الدولة إلى الهيئات والجهات الدولية المعنية بحقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بشأن الاتفاقيات التي أصبحت الدولة طرفاً فيها.

٦- اقتراح تنظيم المؤتمرات والندوات والدورات وحلقات النقاش في الموضوعات المتعلقة باختصاصات اللجنة، والمشاركة فيها.

المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني

٢٢. ما الإجراءات والتدابير التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع القرار؟

Classification: Internal - داخلي

الدستور القطري كفل المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية وبصفة خاصة حقها في الترشح والانتخاب في جميع الانتخابات والاستفتاءات ومشاركتها في صياغة السياسات وشغل

الدولة تواصل دعمها لمشاركة المرأة في كافة المجالات التشريعية والقضائية والادارية والسياسية سواء على المستوى الدولي وعلى المستوى المحلي وفقاً لأحكام الدستور والتشريعات الوطنية ووفاءً من الدولة بالتزاماتها الدولية المنبثقة.

- إسناد (٣) ثلاث حقائب وزارية للمرأة في الحكومة الجديدة.
- وتشغل سيدة قطرية منصب نائب رئيس مجلس الشورى القطري في المجلس الحالي.
- بلغت نسبة مشاركة المرأة القطرية في سوق العمل ٤٩٪ في أواخر العام ٢٠٢٣م.

فيما يخص توظيف القطريين في القطاع الحكومي، فكانت نسبة توظيف الإناث ٦٨٪ في سنة ٢٠٢٢، و٧٢٪ في سنة ٢٠٢٣ وشكلت النساء نسبة ٤١٪ من شاغلي الوظائف الإشرافية بالجهات التي تطبق قانون الموارد البشرية المدنية (٥٤) جهة. وارتفاع عدد الإناث الملتحقات بالسلك الدبلوماسي لحين عام ٢٠٢٣م وعددهن ٣٢٠ دبلوماسية، ومنهم الممثل الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في نيويورك، والمندوب الدائم لدولة قطر لدى للأمم المتحدة في جنيف. بالإضافة الى النساء في الجهاز القضائي حالياً ٢٠٪، ووعد برفعها إلى ٣٠٪ على الاقل بحلول ٢٠٣٠.

٢٤. يُرجى وصف الأجهزة الوطنية الحالية المعنية بالمرأة في دولتك (هيئة حكومية مخصصة فقط لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) ووصف التدابير التي اتخذتها دولتك على مدى السنوات الخمس الماضية لإنشاء هذه الأجهزة و/أو تعزيزها.

١- **<u>وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة</u>**

والتي تعمل على تقديم أفضل الخدمات لهم نظراً لدورهم الكبير المجتمع وتفعيل الدور الإنساني والاجتماعي للوزارة كجهة اجتماعية في متابعة ومعالجة قضايا العنف الأسري من خلال العمل التشاركي ما بين أجهزة الوزارة وعدد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بهذا المجال.

Classification: Internal - داخلي

وتختص وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة وفقاً للقرار الأميري رقم (٥٧) لسنة ٢٠٢١ بتعيين اختصاصات الوزارات بكل ما يتعلق بشؤون التنمية الاجتماعية والأسرة، وعلى وجه خاص:

١- اقتراح وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية المتعلقة برعاية الأسرة وأفرادها.
٢- توعية المجتمع بأهمية حماية الأسرة والترابط الأسري.

- وبناء على المادة (١٦) من القرار الأميري رقم (٤٣) لسنة ٢٠٢٢ بالهيكل التنظيمي للوزارة تم انشاء إدارة التنمية الأسرية التي تختص بما يلي:
  ١ إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية المتعلقة بالمرأة.
  ٢ توعية المجتمع بالتحديات والقضايا الأسرية والاجتماعية المعاصرة وآثارها وطرق الوقاية منها.
  ٣ تنفيذ برامج تنمية وتطوير قدرات المرأة، بالتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المختصة.
  ٤ توعية وتثقيف المجتمع بحقوق المرأة، وتنفيذ برامج التدريب للعاملين معهم، بالتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المختصة.
  ٥ تنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل لمناقشة قضايا المرأة، بالتنسيق مع الوحدة الإدارية المختصة.

٢- **<u>اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة</u>**

قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٩ بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة المعدل بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦) لسنة ٢٠٢٣، ومن اختصاصات هذه اللجنة رصد أوضاع حقوق المرأة ودراسة التشريعات المتعلقة بها. وتشكل برئاسة وزير التنمية الاجتماعية والاسرة وبعضوية جميع الجهات المعنية، وتهدف اللجنة إلى حماية وتعزيز حقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، ولها في سبيل ذلك ممارسة الاختصاصات والمهام التالية:

١- رصد أوضاع حقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.
٢- اقتراح السبل اللازمة لتعزيز ومتابعة تحقيق الأهداف الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، التي أصبحت الدولة طرفاً فيها، والتوصية بشأن انضمام الدولة إلى غيرها من الاتفاقيات والمواثيق ذات الصلة.
٣- دراسة التشريعات المتعلقة بالمرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، واقتراح تعديلها لتتوافق مع الاتفاقيات الدولية التي أصبحت الدولة طرفاً فيها.

Classification: Internal - داخلي

٤- التنسيق بين الجهات المعنية في الدولة بشأن حقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، لتعزيز العمل ضمن إطار وطني موحد ومنظم.

٥- المساهمة في إعداد التقارير الوطنية، المقرر تقديمها من الدولة إلى الهيئات والجهات الدولية المعنية بحقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بشأن الاتفاقيات التي أصبحت الدولة طرفاً فيها.

٦- اقتراح تنظيم المؤتمرات والندوات والدورات وحلقات النقاش في الموضوعات المتعلقة باختصاصات اللجنة، والمشاركة فيها.

٢٥. ما الآليات والأدوات الأخرى التي استخدمتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لتعميم المساواة بين الجنسين على مستوى القطاعات؟ (على سبيل المثال، جهات التنسيق المراعية للمنظور الجنساني في السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية، وآليات التنسيق المشتركة بين الوزارات، وعمليات التقييم المؤسسي المراعية للمنظور الجنساني، والمشاورات مع المنظمات النسائية)

في ٢٠٢٣، تم المشاركة في مؤتمر "المرأة في الإسلام: فهم حقوق وهوية المرأة في العالم الإسلامي" الذي عقد على هامش أعمال الدورة" ٦٧" للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأةCSW ، المنعقدة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك. وتم في المؤتمر تأكيد دولة قطر على أهمية تمكين المرأة في جميع المجالات، لافتة إلى أن دستور دولة قطر كرس مبدأ المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات والمساواة بين الجميع أمام القانون دون تمييز، مشيرة إلى أن دولة قطر حملت هذه القيم من خلال جهودها الإقليمية والدولية لتحقيق هذا الهدف، ودعم المشاريع التي تهدف إلى تحسين حياة المرأة في جميع أنحاء العالم.

من صور تمكين المرأة: مبادرة "مجموعة عمل المرأة" التي اعتمدتها وزارة العمل بدولة قطر بمشاركة القطاعين العام والخاص والمؤسسات الاكاديمية بالدولة لتعمل كمنصة تعاون مشترك لتبادل الخبرات والمعلومات وأفضل الممارسات التي تكفل تواجد المرأة على كافة المستويات وتعزز حضورها الفاعل، لاسيما في سوق العمل.

٢٦. إذا كانت هناك مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في دولتك، فما التدابير التي اتخذتها لمعالجة انتهاكات حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين؟

تحرص دولة قطر على ضرورة الامتثال بالقانون الدولي الإنساني وتوفير الحماية اللازمة للأشخاص الذين لا يشاركون بشكل مباشر في العمليات العدائية او كفوا عن المشاركة فيها، وللمدنيين ومنهم النساء والأطفال، وذلك باعتبار الدولة طرفا في مجموعة من الاتفاقيات الدولية الملزمة والتي تنظم هذه المسألة، منها:

Classification: Internal - داخلي

- اتفاقية جنيف الأولى لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقرات المسلحة في الميدان لعام ١٩٤٩ (انضمّت دولة قطر إلى هذهِ الاتفاقية عام ١٩٧٥).
- اتفاقية جنيف الثانية لتحسين حال الجرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار لعام ١٩٤٩ (انضمّت دولة قطر إلى هذه الاتفاقية عام ١٩٧٥).
- اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب لعام ١٩٤٩ (انضمّت دولة قطر إلى هذه الاتفاقية عام ١٩٧٥).
- اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لعام ١٩٤٩ (انضمت دولة قطر إلى هذه الاتفاقية عام ١٩٧٥).
- البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف، المتعلّق بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلّحة لعام ١٩٧٧. انضمت دولة قطر إلى هذا البروتوكول بموجب مرسوم رقم (٣٤) لسنه ١٩٨٨.
- البروتوكول الثاني الإضافي الى اتفاقيات جنيف، المتعلّق بحماية ضحايا النزاعات المسلّحة غير الدولية لعام ١٩٧٧ (دولة قطر طرف فيه منذ عام ٢٠٠٥).
- اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ (انضمّت دولة قطر إلى هذه الاتفاقية بموجب مرسوم رقم (٥٤) لسنه ١٩٩٥).

تناولت هذه الاتفاقيات الدولية المنضمة اليها دولة قطر وضع المرأة في حال نشوب نزاعات مسلحة، سواء بشكل ضمني أو صريح.

فنصت المادة المشتركة (٣) في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ على حماية الأشخاص الذين لا يشتركون بشكل مباشر في العمليات العدائية، أو كفوا عن المشاركة فيها وذلك بغض النضر عن الجنس، فتشمل الحماية جميع الأشخاص (سواء رجال أو نساء أو أطفال) بشرط عدم مشاركتهم أثناء النزاعات في الأعمال العدائية بشكل مباشر، فنصت المادة على أنه "في حالة قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة، يلتزم كل طرف في النزاع بأن يطبق كحد أدنى الأحكام التالية:

1 - الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم، والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض، أو الجرح، أو الاحتجاز، أو لأي سبب آخر يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية، دون أي تمييز ضار يقوم على العنصر، أو اللون، أو الدين، أو المعتقد، أو الجنس، أو المولد، أو الثروة، أو أي معيار مماثل آخر.

Classification: Internal - داخلي

ولهذا الغرض تُحظر الأفعال التالية فيما يتعلق بالأشخاص المذكورين أعلاه، وتبقى محظورة في جميع الأوقات والأماكن:

- الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب.
- أخذ الرهائن
- الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة
- إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلاً قانونياً، وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة.
- يجمع الجرحى والمرضى والعناية بهم.

ويجوز لهيئة إنسانية غير متحيزة كاللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تعرض خدماتها على أطراف النزاع.

وعلى أطراف النزاع أن تعمل فوق ذلك، عن طريق اتفاقات خاصة على تنفيذ كل الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية أو بعضها.

وليس في تطبيق الأحكام المتقدمة ما يؤثر على الوضع القانوني لأطراف النزاع

كما نصت المادة (٦) والمادة (٥) من البروتوكول الإضافي الثاني بضرورة المعاملة الإنسانية لجميع الأشخاص الذين لا يشتركون بصورة مباشرة أو الذين يكفون عن الاشتراك في الأعمال العدائية، دون تحديد للجنس.

وبينت اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ على وجوب تلبية الاحتياجات الخاصة بالنساء، فنصت الفقرة الرابعة من المادة (١٢) من اتفاقية جنيف الأولى لعام ١٩٤٩ على أنه "وتعامل النساء بكل الاعتبار الخاص الواجب إزاء جنسهن"، وتكرر النص في الفقرة الأولى من المادة (١٢) من اتفاقية جنيف الثانية لعام ١٩٤٩.

ونصت الفقرة الثانية من المادة (١٤) من اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ على أنه "يجب أن تعامل النساء الأسيرات بكل الاعتبار الواجب لجنسهن. ويجب على أي حال أن يلقين معاملة لا تقل ملازمة عن المعاملة التي يلقاها الرجال".

ونصت الفقرة الثانية من المادة (٢٧) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على أنه "يجب حماية النساء بصفة خاصة ضد أي اعتداء على شرفهن، ولا سيما ضد الاغتصاب، والإكراه على الدعارة، وأي هتك لحرمتهن."

Classification: Internal - داخلي

وبينت المادة (76) من البروتوكول الإضافي الأول على وجوب أن "تكون النساء موضع احترام خاص".

وفرض البروتوكول الثاني لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 حماية للمرأة الحامل أو المرأة التي بصحبتها أطفال، فنص على "عدم فرض عقوبة الإعدام على المرأة الحامل أو المرأة التي بصحبتها أطفالاً "

وبالرجوع إلى اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ (والمتعلقة بحقوق الأطفال لاسيما الفتيات الصغار)، فنصت المادة (36) على أن " تحمي الدول الأطراف الطفل من سائر أشكال الاستغلال الضارة بأي جانب من جوانب رفاه الطفل."

وتنص المادة (٣٧) على أن" تكفل الدول الأطراف:

- ألا يعرض أي طفل للتعذيب، أو لغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية أو المهينة. ولا تفرض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة، دون وجود إمكانية للإفراج عنهم.
- ألا يحرم أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية. ويجب أن يجري اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقاً للقانون

  ولا يجوز ممارسته إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة
- يعامل كل طفل محروم من حريته بإنسانية واحترام للكرامة المتأصلة في الإنسان، وبطريقة تراعي احتياجات الأشخاص الذين بلغوا سنه . وبوجه خاص؛ يفصل كل طفل محروم من حريته عن البالغين، ما لم يعتبر أن مصلحة الطفل الفضلى تقتضي خلاف ذلك. ويكون له الحق في البقاء على اتصال مع أسرته عن طريق المراسلات والزيارات إلا في الظروف الاستثنائية.
- يكون لكل طفل محروم من حريته الحق في الحصول بسرعة على مساعدة قانونية وغيرها من المساعدة المناسبة، فضلاً عن الحق في الطعن في شرعية حرمانه من الحرية أمام محكمة أو سلطة مختصة مستقلة ومحايدة أخرى، وفي أن يجري البت بسرعة في أي إجراء من هذا القبيل.

كما تنص المادة (38) من ذات الاتفاقية على أن"

- تتعهد الدول الأطراف بأن تحترم قواعد القانون الإنساني الدولي المنطبقة عليها في المنازعات المسلحة وذات الصلة بالطفل، وأن تضمن احترام هذه القواعد.
- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عملياً لكي تضمن ألا يشترك الأشخاص الذين لم تبلغ سنهم خمس عشرة سنة اشتراكا مباشرا في الحرب.

Classification: Internal - داخلي

- تمتنع الدول الأطراف عن تجنيد أي شخص لم تبلغ سنه خمس عشرة سنة في قواتها المسلحة. وعند التجنيد من بين الأشخاص الذين بلغت سنهم خمس عشرة سنة، ولكنها لم تبلغ ثماني عشرة سنة. يجب على الدول الأطراف أن تسعى لإعطاء الأولوية لمن هم أكبر سناً.
- تتخذ الدول الأطراف - وفقاً لالتزاماتها بمقتضى القانون الإنساني الدولي، بحماية السكان المدنيين في المنازعات المسلحة - جميع التدابير الممكنة عملياً؛ لكي تضمن حماية ورعاية الأطفال المتأثرين بنزاع مسلح."

وفي إطار التنفيذ على الصعيد الداخلي وعلى مستوى التشريعات الوطنية، تحترم دولة قطر الاتفاقيات الدولية التي تكون طرفا فيها، وتلتزم بما جاء فيها من نصوص، فنص الدستور الدائم لدولة قطر في المادة (٦) على أن "تحترم الدولة المواثيق والعهود الدولية، وتعمل على تنفيذ كافة الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية التي تكون طرفاً فيها".

ونصت الفقرة الأولى من المادة (٦٨) من الدستور القطري بأن "يبرم" الأمير" المعاهدات والاتفاقيات بمرسوم، ويبلغها لمجلس الشورى مشفوعة بما يناسب من البيان وتكون للمعاهدة أو الاتفاقية قوة القانون بعد التصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية، على أن معاهدات الصلح والمعاهدات المتعلقة بإقليم الدولة أو بحقوق السيادة أو حقوق المواطنين العامة أو الخاصة أو التي تتضمن تعديلاً لقوانين الدولة، يجب لنفاذها أن تصدر بقانون."

كما نصت المادة (١٤٣) من الدستور القطري " يبقى صحيحاً ونافذاً ما قررته القوانين واللوائح الصادرة قبل العمل بهذا الدستور ما لم يجر تعديلها وفقاً لأحكامه. ولا يترتب على العمل بالدستور الإخلال بأحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفاً فيها".

كما أن اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني تعقد دورات بالتعاون مع مركز الدراسات القانونية والقضائية ومحاضرات في المدارس بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي ولطلاب جامعة قطر وانشطة مختلفة في الدولة سواء بالاشتراك مع الصليب الأحمر الدولي أو اللجان النظيرة في مجال القانون الدولي الإنساني التي وقعت معهم مذكرات تفاهم، لنشر القانون الدولي الإنساني، تركز فيها على ابراز دور حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة وبخاصة النساء والأطفال.

٢٧. ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لإقامة السلام والحفاظ عليه، وتشجيع المجتمعات المسالمة التي لا يُهمّش فيها أحد من أجل التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن؟

Classification: Internal - داخلي

أولاً: نبذة عن مركز أمان ودوره في بناء السلام واستدامته

يعد مركز أمان أحد مؤسسات المجتمع المدني وهو مؤسسة خاصة ذات نفع عام، وواحدا من المراكز التابعة لمؤسسة قطر للعمل الاجتماعي التي تعمل تحت اشراف ورقابة وزارة التنمية الاجتماعية والاسرة. ويعنى مركز أمان بحماية المرأة والطفل من العنف والتصدع الأسري وتأهيل ضحايا العنف والتصدع الأسري من النساء والأطفال والمعرضين لذلك، حيث تركز رؤية المركز على أن يكون مؤسسة رائدة تعمل لتعزيز الحماية والتأهيل الاجتماعي بدولة قطر، من خلال السعي لتحقيق رسالته الرامية الى نشر الوعي والتثقيف وتوفير الحماية والتأهيل الاجتماعي اللازمين للحد من العنف والتصدع الأسري للفئات المستهدفة في الدولة، ضمن منظومة من القيم المؤسسية المتمثلة بـ: الخصوصية والمهنية والمسؤولية والشراكة، وفق استراتيجية تعتمد على رفع وعي وتثقيف المجتمع والفئات المستهدفة؛ وتعزيز الحماية والتأهيل والدمج الاجتماعي للفئات المستهدفة؛ وبناء وتطوير القدرات المؤسسية، اتساقا مع استراتيجية مؤسسة قطر للعمل الاجتماعي.

ومن هذا المنطلق، يساهمُ مركزُ أمان بشكلٍ فعال في تحقيقِ الاستراتيجيات الوطنيةِ الثانية لدولةِ قطر من خلالِ مجموعة تدخلات تنفيذية تترجمُ رؤيةَ المركزِ ورسالتَهُ وتوجهاتَهُ الاستراتيجية على أرضِ الواقع، عبر تعزيزِ الحمايةِ والتأهيلِ والدمجِ الاجتماعي للفئاتِ المستهدفة ورفعِ وعي وتثقيفِ المجتمعِ والفئاتِ المستهدفة. وبالتالي فإن مركز أمان يساهم بشكل غير مباشر في تحقيق مجموعة من غايات أهداف التنمية المستدامة الرامية الى بناء السلام على قدر تعلق الامر بمهام واختصاصات المركز، حيث يعمل المركز على تعزيز الحماية والتأهيل والدمج الاجتماعي للأطفال والنساء ضحايا العنف والتصدع الاسري والمعرضين لذلك من خلال:

a. توفير خدمات الحماية تتمثل بـ:

- الخط الساخن (٩١٩): وهو خط مجاني لجميع اجهزة الهاتف الارضي والجوال لمختلف شركات الاتصالات بقطر يعمل على مدار الساعة، لاستقبال الاتصالات أو البلاغات من الأطفال والنساء، من خلال فريق مؤهل ومدرب بالتعامل مع المتصلين وتقديم الاستشارات الفورية.
- المكاتب الخارجية: حيث يقوم المركز بإدارة مجموعة من المكاتب الفرعية العاملة لدى مختلف القطاعات بالدولة مثل مؤسسات القطاع الصحي ومؤسسات القطاع القضائي والأمني وذلك بغرض تسهيل وصول الفئات المستهدفة للمركز وتسريع الاجراءات القانونية والقضائية والانتصاف للناجين من العنف.

Classification: Internal - داخلي

- التطبيقات الالكترونية: يقوم المركز بتشغيل تطبيقات الكترونية تساعد على زيادة امكانية وصول الفئات المستهدفة الى خدمات المركز وذلك من خلال تقديم المشورة والنصح والارشاد من قبل كوادر متخصصة متمثلة في تطبيقي "ساعدني وشاوريني".
- خدمات الحماية: يقوم مركز أمان باستقبال الفئات المستهدفة وتقديم خدمات نفسية واجتماعية وقانونية عن طريق فريق مختص لدراسة الحالة وتقييمها وتقديم الاحتياج المناسب. كما يقدم خدمات الارشاد والاحالة لجهة الاختصاص المناسبة التي تساعد الفئات المستهدفة على حل مشكلتها والحصول على الخدمات المناسبة.
- الاستشارة والدعم القانوني: يقدم المركز استشارات ودعم قانوني لضحايا العنف بكافة أشكاله وذلك بكفالة الحماية الفعالة لحقوقها. وقام المركز مؤخرا بتوقيع بروتوكول تعاون مع جمعية المحامين القطريين لتوفير محامين لغير القادرين من الفئات المستهدفة يتطوعون برفع ومباشرة الدعاوي القضائية بمختلف انواعها ودرجاتها.
- توثيق البيانات: يقوم المركز بتوثيق جميع البيانات المتعلقة بالحالات الواردة والمحولة اليه والمتعلقة بحالات العنف والتصدع الاسري من النساء. وهذا ما يمكن المركز من قراءة البيانات واعداد الاحصائيات بغرض الاستفادة منها في الدراسات وخطط العمل وتحديد الفجوات والمشاكل والعمل على حلها وذلك من أجل ضمان تقديم أفضل الخدمات.

b. توفير خدمات التأهيل تتمثل بـ:

- خدمة الإيواء: يقوم المركز بتقديم خدمات الايواء المؤقت للنساء من ضحايا العنف والتصدع الاسري وتوفير كافة الاحتياجات والمتطلبات المعيشية والاجتماعية والتعليمية لهم وتنفيذ البرامج التأهيلية عبر مجموعة من الخدمات النفسية والاجتماعية والقانونية عن طريق فريق متكامل متعدد التخصصات يقوم بإعداد الخطط التأهيلية وفق معايير عالمية تراعي الاحتياجات الخاصة لكل حالة على حدة.
- خدمات التأهيل: يقوم المركز بتوفير خدمات التأهيل متعددة المحاور (نفسي - اجتماعي - وظائفي) لضحايا العنف من النساء من خلال مجموعة من الإجراءات التأهيلية المعيارية وفق خطط تأهيلية متعددة المحاور تتمركز حول الاحتياجات الخاصة للمستفيد يتم وضعها من قبل فريق متكامل متعدد التخصصات.
- خدمات الدمج والرعاية اللاحقة: يقوم المركز بتقديم خدمات الدمج والرعاية اللاحقة للمستفيدين بعد انتهاء خططهم التأهيلية عن طريق المتابعة المستمرة لضمان استقرار الحالة وعدم انتكاسها،

Classification: Internal - داخلي

بالإضافة الى تقديم خدمات الدعم الاقتصادي والاجتماعي وغيرها بالتعاون مع الجهات الخيرية والشركاء.

c. التثقيف ورفع الوعي:

يعمل المركز على رفع وعي وتثقيف المجتمع حول العنف وانعكاساته السلبية على المجتمع عامة وعلى النساء والأطفال والمعرضين لذلك من خلال:

- المواد الإعلامية والاعلانية الموجهة لفئات المركز من الأطفال والنساء والمجتمع.
- الأنشطة الوقائية وعلى سبيل المثال أجهزة بيع الكتب (كتابي صديقي) والذي تم في تصميمه الأطفال ذوي الإعاقة البصرية.
- الحملات التوعوية مثل: حملة لا تلمسني (تهدف لحماية ووقاية الأطفال من التحرش الجنسي) – حملة شاركهم – حملة وصل عيالك – مبادرة– مبادرة ساعة أمان. بالإضافة إلى تنظيم العديد من الملتقيات والحلقات النقاشية للمرأة والطفل، بهدف توعية وتثقيف الفئات المستهدفة والمجتمع في مجال عمل المركز.

d. تعزيز الشراكات المجتمعية وتفعيل دورها من خلال ابرام مذكرات التفاهم وبروتوكولات تعاون لخدمة ضحايا العنف من النساء والتنسيق مع المؤسسات الداعمة والشركاء لتوفير أفضل الخدمات للفئات المستهدفة وتسهيل حصولهم على حقوقهم.

ثانياً: اسهامات مركز أمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من ٢٠٢٠ – ٢٠٢٤:

- الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع:

أ) مسابقة أجمل فيديو بعنوان (يوم يأتي بدون الكترونيات)

ب) انتاج فيديو خاص عن كسر حاجز الخوف لدى الاطفال ونشره في منصات التواصل الاجتماعي

ج) "صغار لكن كبار" حملة يتم من خلالها عرض قضايا خاصة بالعنف بطريقة بسيطة وسهلة.

د) تنفيذ ٣ دورات تدريبية في مجال حقوق المرأة (مفاهيم عامة والتزامات قطر على المستوى الدولي) و (حقوق المرأة واليات الحماية) و (فنون ومهارات كتابة التقارير) قدمها معهد جنيف لحقوق الانسان

هـ) اصدار ثلاثة كتب تثقيفية كالتالي:

١. العنف الجنسي ضد الأطفال

٢. حماية الطفل من الوصمة الاجتماعية

Classification: Internal - داخلي

٣. حماية الطفل من العنف

و) تنظيم ورشة "تنمر الاباء على الابناء"

ز) الاستمرار بتفعيل مبادرة أجهزة "كتابي صديقي" لتوزيع كتب وقصص الأطفال

ح) تنظيم الورش وتقديم المحاضرات التوعوية للطلاب وأولياء أمورهم ضمن فعاليات حملة "كيف أحم نفسي"

ط) المشاركة مع المنظمة العالمية لتمكين المرأة وبناء القدرات في المؤتمر الافتراضي عن التحرش الجنسي

ي) تنظيم مؤتمر دولي لخطوط مساندة الطفل تزامناً مع اليوم الدولي لخطوط مساندة الطفل في مايو من كل عام

ك) تقديم محاضرات توعوية فيما يزيد عن ٢٠٨ مدرسة والوصول لما يزيد عن ٢٠٨٧٣ طالبا وطالبة، وبلغ عدد المستفيدين من المشاركات الخارجية (٣٣٠٩).

ل) منصة امان الالكترونية التي تعمل على توفير معلومات توجيهية واسترشادية لتثقيف الطفل والوالدين والعاملين في مجال حماية، وتأهيل الطفل لتوعيتهم ودعمهم.

م) تشغيل ٣١ جهاز من أجهزة بيع الكتب وبيع ما يزيد على ١٤٣٨٠ كتاباً

- الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات:

أ) حملة خاصة للمرأة في منصات التواصل الاجتماعي تشغل عدت نواخي التعرف على حقوقها وواجباتها وكيفية حماية نفسها من اي عنف قد تتعرض له

ب) التعاقد مع معهد جنيف لحقوق الانسان لإجراء ٤ دراسات مقارنة: (موائمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة) و (مشروع قانون لمناهضة العنف ضد المرأة...) و (مشروع لتعديل قانون الجنسية رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠٥...) و (موائمة التشريعات الوطنية مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية...) تنظيم اللقاء التفاعلي بمناسبة اليوم العالمي للمرأة ٨ مارس

ج) تنظيم الصالون الثقافي ربع السنوي لمناقشة قضايا تمكين المرأة

د) اصدار ثلاثة كتب تثقيفية كالتالي:

١. الدليل الاسترشادي للإيواء

٢. المطوية القانونية

Classification: Internal - داخلي

٣. كتيب الخط الساخن

هـ) تنظيم فعالية احتفالية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة من خلال ملتقى بعنوان (كوني واثقة والورش المصاحبة له)

و) تنظيم ندوة افتراضية بعنوان كيف احم نفسي شن حملة الخط الساخن لمركز أمان والتي وصلت الى ١٩٠٠ مستفيد من خلال جناح تعريفي والى ما يزيد عن ٢١٠٣٤٠ مستفيد من سينما نوفو

- الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها:

أ) إطلاق مبادرة جائزة المرأة للتوعية بشأن الدور الاجتماعي والاقتصادي المهم للمرأة بالمجتمع

ب) تنفيذ ورشة للفتيات بعنوان (جوهري الغالي) بقطر الخيرية فرع الخور لعدد ٣٠ فتاة.

ج) انتاج عدد من الرسائل التوعوية والفيديوهات التي تحث على الترابط والتماسك الاسري، ونشرها في منصات التواصل الاجتماعي

د) تنظيم ملتقى تفاعلي بعنوان المرأة بين الواقع والتحديات بالتعاون مع جمعية المحامين القطرية

- الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من اجل تحقيق التنمية المستدامة:

أ) المشاركة في مؤتمر الطفل من خلال ورقة عمل وبوث تعريفي عن مركز أمان بالتعاون مع سدرة للطب والبحوث.

ب) توقيع اتفاقية تعاون مع فودافون قطر بهدف التطوير في الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة

ج) إطلاق مبادرة نادي أصدقاء أمان التطوعي

د) المشاركة مع السفارة الامريكية في تقديم ورقة عمل عن العنف الاسري

هـ) المشاركة في الندوة التشاورية الإقليمية حول العنف ضد النساء والفتيات أسبابه وعواقبه بدولة الكويت – ١٦-١٨ مايو ٢٠٢٣

و) المشاركة في الاجتماع الإقليمي حول تنفيذ الاستراتيجية العربية للوقاية والاستجابة لمناهضة كافة أشكال العنف والمزمع في المملكة الأردنية الهاشمية – ٨-٩ مايو

٢٩. ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الأخيرة لتعزيز المساءلة القضائية وغير القضائية عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي و انتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات في حالات النزاعات المسلحة وغيرها من الأعمال الإنسانية أو الاستجابة للأزمات

Classification: Internal - داخلي

تحرص دولة قطر على ضرورة الامتثال بالقانون الدولي الإنساني وتوفير الحماية اللازمة للأشخاص الذين لا يشاركون بشكل مباشر في العمليات العدائية أو كفوا عن المشاركة فيها، وللمدنيين ومنهم النساء والأطفال، وذلك باعتبار الدولة طرفا في مجموعة من الاتفاقيات الدولية الملزمة والتي تنظم هذه المسألة... منها:

- اتفاقية جنيف الأولى لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان لعام ١٩٤٩ (انضّمت دولة قطر الى هذه الاتفاقية عام ١٩٧٥).
- اتفاقية جنيف الثانية لتحسين حال الجرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار لعام ١٩٤٩ (انضمت دولة قطر الى هذه الاتفاقية عام ١٩٧٥).
- اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب لعام ١٩٤٩ (انضمت دولة قطر الى هذه الاتفاقية عام ١٩٧٥).
- اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لعام ١٩٤٩ (انضمت دولة قطر الى هذه الاتفاقية عام ١٩٧٥).
- البروتوكول الأول الإضافي الى اتفاقيات جنيف، المتعلق بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة لعام ١٩٧٧. انضمت دولة قطر الى هذا البروتوكول بموجب مرسوم رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٨.
- البروتوكول الثاني الإضافي الى اتفاقيات جنيف، المتعلّق بحماية ضحايا النزاعات المسلّحة غير الدولية لعام ١٩٧٧ (دولة قطر طرف فيه منذ عام ٢٠٠٥).
- اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩. (انضمت دولة قطر الى هذه الاتفاقية بموجب مرسوم رقم (٥٤) لسنة ١٩٩٥).

تناولت هذه الاتفاقيات الدولية المنضمة إليها دولة قطر وضع المرأة في حال نشوب نزاعات مسلحة، سواء بشكل ضمني أو صريح.

فنصت المادة المشتركة (٣) في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ على حماية الأشخاص الذين لا يشتركون بشكل مباشر في العمليات العدائية أو كفوا عن المشاركة فيها وذلك بغض النظر عن الجنس، فتشمل الحماية جميع الأشخاص (سواء رجال أو نساء أو أطفال) بشرط عدم مشاركتهم أثناء النزاعات المسلحة في الأعمال العدائية بشكل مباشر، فنصت المادة على انه "في حالة قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة، يلتزم كل طرف في النزاع بن يطبق كحد أأدنى الأحكام التالية:

Classification: Internal - داخلي

1 - لأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين القوا عنهم أسلحتهم، والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض، أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر، يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية، دون أي تمييز ضار يقوم على العنصر أو اللون، أو الدين أو المعتقد، أو الجنس، أو المولد أو الثروة أو أي معيار مماثل آخر.

ولهذا الغرض، تحظر الأفعال التالية فيما يتعلق بالأشخاص المذكورين أعلاه، وتبقى محظورة في جميع الأوقات والأماكن:

أ) الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب.

ب) أخذ الرهائن.

ج) الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة الكرامة

د) إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلاً قانونياً، وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة

2 - يجمع الجرحى والمرضى والغرقى ويعتني بهم.

ويجوز لهيئة إنسانية غير متحيزة، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن تعرض خدماتها على أطراف النزاع. وعلى أطراف النزاع أن تعمل فوق ذلك، عن طريق اتفاقات خاصة، على تنفيذ كل الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية أو بعضها.

وليس في تطبيق الأحكام المتقدمة ما يؤثر على الوضع القانوني لأطراف النزاع."

كما نصت المادة (٤) والمادة (٥) من البرتوكول الإضافي الثاني بضرورة المعاملة الإنسانية لجميع الأشخاص الذين لا يشتركون بصورة مباشرة أو الذين يكفون عن الاشتراك في الأعمال العدائية، دون تحديد للجنس.

وبينت اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ على وجوب تلبية الاحتياجات الخاصة بالنساء، فنصت الفقرة الرابعة من المادة (١٢) من اتفاقية جنيف الأولى لعام ١٩٤٩ على انه "وتعامل النساء بكل الاعتبار الخاص الواجب إزاء جنسهن."، وتكرر النص في الفقرة الرابعة من المادة (١٢) من اتفاقية جنيف الثانية لعام ١٩٤٩.

ونصت الفقرة الثانية من المادة (١٤) من اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ على أنه "ويجب أن تعامل النساء الأسيرات بكل الاعتبار الواجب لجنسهن. ويجب على أي حال أن يلقين معاملة لا تقل ملاءمة عن المعاملة التي يلقاها الرجال".

Classification: Internal - داخلي

ونصت الفقرة الثانية من المادة (٢٧) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على أنه "ويجب حماية النساء بصفة خاصة ضد أي اعتداء على شرفهن، ولاسيما ضد الاغتصاب، والإكراه على الدعارة وأي هتك لحرمتهن."

وبينت المادة (٧٦) من البروتوكول الإضافي الأول على وجوب أن "تكون النساء موضع احترام خاص".

وفرض البروتوكول الثاني لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ حماية للمرأة الحامل أو المرأة التي ٍبصحبتها أطفال، فنص على "عدم فرض عقوبة الإعدام على المرأة الحامل أو المرأة التي بصحبتها أطفالا."

وبالرجوع إلى اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ (والمتعلقة بحقوق الأطفال لاسيما الفتيات الصغار)، فنصت المادة (٣٦) على أن " تحمي الدول الأطراف الطفل من سائر أشكال الاستغلال الضارة بأي جانب من جوانب رفاه الطفل". وتنص المادة (٣٧) على أن" تكفل الدول الأطراف:

أ) ألا يعرض أي طفل للتعذيب، أو لغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية أو المهينة. ولا تفرض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة، دون وجود إمكانية للإفراج عنهم.

ب) ألا يحرم أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية. ويجب أن يجري اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقا للقانون.

ولا يجوز ممارسته إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة

هـ) يعامل كل طفل محروم من حريته بإنسانية واحترام للكرامة المتأصلة في الإنسان، وبطريقة تراعي احتياجات الأشخاص الذين بلغوا سنه. وبوجه خاص؛ يفصل كل طفل محروم من حريته عن البالغين، ما لم يعتبر أن مصلحة الطفل الفضلى تقتضي خلاف ذلك. ويكون له الحق في البقاء على اتصال مع أسرته عن طريق المراسلات والزيارات، إلا في الظروف الاستثنائية.

و) يكون لكل طفل محروم من حريته الحق في الحصول بسرعة على مساعدة قانونية وغيرها من المساعدة المناسبة، فضلاً عن الحق في الطعن في شرعية حرمانه من الحرية أمام محكمة أو سلطة مختصة مستقلة ومحايدة أخرى، وفي أن يجري البت بسرعة في أي إجراء من هذا القبيل.

" كما تنص المادة (٣٨) من ذات الاتفاقية على أن":

Classification: Internal - داخلي

1 - تتعهد الدول الأطراف بأن تحترم قواعد القانون الإنساني الدولي المنطبقة عليها في المنازعات المسلحة وذات الصلة بالطفل، وأن تضمن احترام هذه القواعد.

2 - تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عملياً لكي تضمن ألا يشترك الأشخاص الذين لم تبلغ سنهم خمس عشرة سنة اشتراكا مباشرا في الحرب.

3 - تمتنع الدول الأطراف عن تجنيد أي شخص لم تبلغ سنه خمس عشرة سنة في قواتها المسلحة. وعند التجنيد من بين الأشخاص الذين بلغت سنهم خمس عشرة سنة، ولكنها لم تبلغ ثماني عشرة سنة. يجب على الدول الأطراف أن تسعى لإعطاء الأولوية لمن هم أكبر سناً.

4 - تتخذ الدول الأطراف- وفقاً لالتزاماتها بمقتضى القَانون الإنساني الدولي، بحماية السكان المدنيين في المنازعات المسلحة- جميع التدابير الممكنة عمليا؛ لكي تضمن حماية ورعاية الأطفال المتأثرين بنزاع مسلح."

وفي إطار التنفيذ على الصعيد الداخلي وعلى مستوى التشريعات الوطنية، تحترم دولة قطر الاتفاقيات الدولية التي تكون طرفا فيها، وتلتزم بما جاء فيها من نصوص، فنص الدستور الدائم لدولة قطر في المادة (٦) على أن "تحترمً الدولة المواثيق والعهود الدولية، وتعمل على تنفيذ كافة الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية التي تكون طرفا فيها".

ونصت الفقرة الأولى من المادة (٦٨) من الدستور القطري بأن "يبرم الأمير المعاهدات والاتفاقيات بمرسوم، ويبلغها لمجلس الشورى مشفوعة بما يناسب من البيان. وتكون للمعاهدة أو الاتفاقية قوة القانون بعد التصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية، على أن معاهدات الصلح وًالمعاهدات المتعلقة بإقليم الدولة أو بحقوق السيادة أو حقوق المواطنين العامة أو الخاصة أو التي تتضمن تعديلا لقوانين الدولة، يجب لنفاذها أن تصدر بقانون."

كما نصت المادة (١٤٣) من الدستور القطري " يبقى صحيحاً ونافذاً ما قررته القوانين واللوائح الصادرة قبل العمل بهذا الدستور ما لم يجر تعديلها وفقاً لأًحكامه. ولا يترتب على العمل بالدستور الإخلال بأحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفا فيها".

كما أن اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني تعقد دورات بالتعاون مع مركز الدراسات القانونية والقضائية ومحاضرات في المدارس بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي ولطلاب جامعة قطر وانشطة مختلفة في الدولة سواء بالاشتراك مع الصليب الأحمر الدولي أو اللجان النظيرة في مجال القانون الدولي الإنساني التي وقعت معهم مذكرات تفاهم، لنشر القانون الدولي الإنساني، تركز فيها على ابراز دور حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة وبخاصة النساء والأطفال.

Classification: Internal - داخلي